الباب الثالث

التغير فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر

الفصل الثانى عشـر

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى على مصر

الفصل الثانى عشـــر

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى ضد مصـــر

أولا : تقديرات أجهزة الإدارة الأميريكية لابعاد العدوان

ثانيا: تحليل الموقف الأميريكى من العدوان المسلح.

ثالثا: الموقف الأميريكى فى الأمم المتحدة.

رابعاً: الخلافات الأميريكية البريطانية أزاء التدخل المسلح فى مصـر.

خامساً: الموقف الأميريكى من معالجة آثار العدوان المسلح.

سادساً: مواجهة السياسة الأميريكية لإنهاء حرب السويس بالنسبة لمصـر.

سابعاً: تقديرات الخارجية والكونجرس لدلالات حرب السويس.

ثامناً: خطوط مشروع ايزنهاور أمام الكونجرس.

تاسعاً: التفكير الاستراتيجى الجديد فى الشرق الأوسط (مبدأ ايزنهاور).

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى ضد مصر

يتناول هذا الفصل طبيعة وخصائص الموقف الأميريكى تجاه العدوان الثلاثى على مصر منذ التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ وحتى انسحاب القوات البريطانية والفرنسية وإسرائيل، ولا يهدف منهج البحث فى هذا الجانب من الجوانب الموقف الأميريكى تجاه حرب السويس استعراض مجريات ويوميات هذه الحرب التى أضحت معلومة ومنشورة على الباحثين فى كثير من المصادر الرسمية والعالمية.

إنما يهدف منهج البحث فى هذا الموضوع تحديداً استجلاء حقائق وخصائص الموقف الأميريكى والتقييم الأميريكى ورد فعل السياسة الخارجية الأميريكية لهذه الحرب من خلال الوثائق السرية غير المنشورة للبيت الأبيض والتى تحتوى على مادة تاريخية جديدة تضيف إلى المعرفة بحقيقة الموقف الأميريكى، بالإضافة إلى عشرات بل مئات الكتب والمقالات التى تعالج ما أصبح يعرف بحرب السويس أو أزمة السويس عام ١٩٥٦، وبعبارة مركزة فإن البحث فى هذا الفصل ليس هو حرب السويس فى ذاتها بل هو الموقف الأمريكى من حرب السويس، كما قدرته الإدارة الأميريكية فى واشنطن، وكما جسدته وعكسته الدبلوماسية الأميريكية للأمم المتحدة.

فى الوقت الذى كانت مناقشات مجلس الأمن دائرة خلال شهر أكتوبر كانت سلسلة من المشاورات السرية تجرى بين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين، ففى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ طار ايدن ولويد إلى باريس للإجتماع مع موليه وبينو، وفى ٢٢ أكتوبر ذهب بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل لإجراء مباحثات. وكانت هناك دلائل تشير إلى أن البريطانيين والفرنسيين مستمرون فى اتفاقهم للقيام بعمل عسكرى مشترك، كما أن إسرائيل أبلغت فرنسا بخططها فى الهجوم وطلبت التأييد من فرنسا(١).

وحدث انفصال مريب في الاتصالات بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى، فقد تعمد حلفاء وأصدقاء واشنطن التعمية عليها(٢).

وفى الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ وجه ايزنهاور تحذيرا صريحا من عدوان إسرائيل جاء فيه أنه «خلال الأيام القليلة الماضية تلقيت تقارير مثيرة للإنزعاج تتضمن معلومات أن إسرائيل تقوم بتعبئة واسعة لقواتها المسلحة، وقد تأكدت هذه التقارير صباح أمس بعد الاجتماع مع وزير الخارجية»، ويشير ايزنهاور أنه قد بعث برسالة شخصية إلى رئيس وزراء إسرائيل أنئذ دافيد بن جوريون يعرب فيها عن قلقه العميق ويجدد التوصية بعدم اتخاذ أى خطوة تتسم بالقوة والعنف وتهدد السلام ويضيف ايزنهاور أنه تلقى مزيداً من التقارير التى تشير إلى أن التعبئة الإسرائيلية قد استمرت وتكاد تستكمل وأن خطورة الموقف اقتضت منه إرسال رسالة عاجلة إلى بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل(٣).

---

(١) يكاد يكون هناك شبه اجماع بين المؤلفين لحرب السويس على الأخذ بنظرية التواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل انظر مؤلفات Childers, Finer, flapan, T Bromberger, Mary & Serge, Secrets of Suez, London, Sibgewick & Jackson ltd 1957. وانظر كذلك

(٢) سبق أن اشار المساعد الخاص لدالاس فى محضر شهادته المسجلة أن دالاس لاحظ فعلا الافتقار إلى الاتصالات بين هذه العواصم قبل الغزو ببضعة ايام، راجع الفصل السابق.

3 - U. S. Dept. of state, U. S. Policy in The Middle East, Documents, op. cit. p. 134.

ويؤكد هذه المعلومات التى أذاعها ايزنهاور ذلك التقييم الذى نقلته إليه وكالة المخابرات المركزية فى ٢٩ أكتوبر الساعة العاشرة والدقيقة الثانية والعشرين صباح يوم العدوان الثلاثى فى حديث تليفونى من الان دالاس مدير وكالة المخابرات الأميريكية(١) حيث نقل إلى الرئيس أيزنهاور أن المعلومات المتوافرة تؤكد درجة عالية من التعاون بين الفرنسيين والإسرائيليين وأن الدليل على ذلك قاطع، كماأشار الان دالاس إلى وجود حشود فى قبرص وأن هذه الحشود مع إعداد طائرات الميستير دليل قوى على تقديراته، وأضاف دالاس لايزنهاور معلومات واردة من الملحق الجوى الأميريكى فى تل أبيب عن إرسال سفينة إسرائيلية لعبور قناة السويس بالقوة كذريعة لاستخدام القوة ضد مصر، وأضاف الان دالاس أن اشتعال الشرق الأوسط قد يعطى السوفيت ذريعة للتدخل.

فحديث مدير المخابرات المركزية الأميريكية غداة ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ وهو يوم الغزو الإسرائيلى لسيناء، تؤكد توافر معلومات يقينية عن تنسيق إسرائيلى فرنسى وحشود فى قبرص وتجمع لطائرات الميستير ربما يبرر تحذيرات ايزنهاور لبن جوريون من شن العدوان.

وفى نفس اليوم الذى نقل فيه الان دالاس تقديراته عن الاستعدادات الحربية والتعاون بين فرنسا وإسرائيل شن الجيش الإسرائيلى هجوما على المواقع المصرية فى شبه جزيرة سيناء، وعلى الفور دعا دالاس إلى اجتماع لهيئة معاونيه، وكان تقديره ضرورة وقف الهجوم على الفور لأن هذا الهجوم يتيح لايدن وبينو الفرصة المنتظرة لهما(٢).

وفى مساء اليوم نفسه عقد اجتماع موسع لممثلى الخارجية والدفاع برئاسة ايزنهاور لبحث الموقف والتقارير الخاصة بالغزو الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء وتمثل «مذكرة المؤتمر» عن هذا الاجتماع الهام للإدارة الأمريكية إحدى الوثائق السرية بالغة الأهمية التى تحدد رد الفعل الأميريكى لهذا التطور الخطير فى أزمة السويس(٣).

وقد استعرض الاجتماع في مناقشة مستفيضة الموقف الاميريكى من كافة جوانبه تجاه بدء عمليات حرب السويس والغزو الاسرائيلى لشبه جزيرة سيناء، ويمكن استخلاص مواقف دالاس (وزيرالخارجية) والان دالاس (شقيقه مدير المخابرات المركزية)، وبرادفورد قائد البحرية الأميريكية، وهوفر وزير الدفاع، ثم مواقف الرئيس أيزنهاور وهوفر وزير الخزانة من خلال مناقشاتهم فى هذا الاجتماع.

---

(1) Telephone call to Allen, Dulles, Monday Oct, 29. 1956. 10. 22 A. M. Memo, telephone conversations. Oct. 1. 1956 to Dec. 56 Box (5) telephone calls sereis J. F. D Papers.

وقد أكد الان دالاس فى هذه المعلومات فى كتابه فن المخابرات فيما بعد يدلل فيه أن معرفة الوكالة بخطط العدوان، وانظر ايضاً:

Dulles, Allen, The Craft of Intelligence N. Y. Harper & Row 1963 p. 168.

وبصفة عامة عن المعرفة المسبقة للولايات المتحدة انظر ما رواه دوجلاس ديلون السفير الأميريكى فى باريس عن نوايا الفرنسيين فى الهجوم فى موعد قريب بعد ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦ انظر . Marquis, Childs, Eisenhower: Captive hero N. Y. Harcourt, Brace & Co. 1958 p. 233

(2) Finer, op. cit.

(3) Memo of Conference with The Persident Oct, 29, 1956 White House Memo Series.

فقد أوضح دالاس وزير الخارجية قيام الفرنسيين بتزويد الإسرائيليين بأعداد كبير من طائرات الميستير تزيد الأعداد المتفق عليها ودون الأخطار المتفق عليه فى الاتفاقيات الأميريكية الفرنسية البريطانية حول تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة، وكان دالاس يشير فى ذلك إلى ما وصفه «بخدعة الإسرائيليين وعدم احترام البريطانيين لاتفاقيتهم»(١).

وكان رد فعل ايزنهاور على هذه الملاحظة ضرورة احترام التعهد الأميريكى بدعم ضحايا العدوان فى الشرق الأوسط، وتساءل عن كيفية تنفيذ هذا التعهد ولو بفرض حصار بحرى، ولكن الأدميرال براد فورد قائد البحرية تحفظ على الفكرة، أما الآن دالاس مدير المخابرات المركزية فقد طرح على الاجتماع توقعاته ولخصها فى احتمال وقف الملاحة فى القناة، ونسف خطوط البترول، ثم تدخل البريطانيين والفرنسيين عسكريا، وانهم قد استعدوا لذلك ولعلهم نسقوا عملياتهم مع الإسرائيليين، أما قائد البحرية برادفورد ابدى تخوفه من أن تطلب مصر مساعدة الروس وكيفية مواجهة الولايات المتحدة لهذا الاحتمال.

ولما أكد دالاس أن توفير الطائرات الفرنسية لإسرائيل انتهاك للاتفاق الذى تم مع الولايات المتحدة، اتفق ايزنهاور ودالاس على ضروة افهام فرنسا وبريطانيا بأن الولايات المتحدة سوف تنفذ تعهدها لمساعدة مصر، وأنها لم تؤيد الدولتين فى موقفهما وعندما أوضح هوفر وزير الدفاع أن احتمال أو فرض انحياز الولايات المتحدة ضد الفرنسيين والبريطانيين يعنى أن السوفييت سوف ينحازون إلى جانب العرب، كرر ايزنهاور ودالاس أن الفرنسيين هم الذين ورطوا البريطانيين باندفاعهم للحرب وأنه كان من الممكن إبعاد Unhook البريطانيين عن الفرنسيين، أما بالنسبة لتقرير العملية الإسرائيلية فقد اتفق المجتمعون على أن الإسرائيليين قد اعتمدوا على دعم البريطانيين والفرنسيين واستغلوا فترة ما قبل الانتخابات الأميريكية وانشغال السوفيت فى مشكلاته فى أوروبا الشرقية.

وكان تعقيب أيزنهاور حول استغلال الإسرائيليين لفترة ما قبل الانتخابات الأميريكية فى إشارة واضحة إلى الموقف السلبى الذى يمكن أن يتخذه الناخبون اليهود الموالون لإسرائيل منه «أنه لايهتم مطلقاً سواء أعيد انتخابه أم لم يتم» وكان رأيه ضرورة احترام التعهد الأميريكى وإن أعرب دالاس عن خشيته من احتمالات ظهور موجه من معاداة السامية.

ولخص أيزنهاور موقفه بقوله: إننا ندرك للبريطانيين والفرنسيين الحق فى خلافاتهم مع المصريين، ولكن ذلك لايبرر خداع الولايات المتحدة، وأكد ايزنهاور «أن هذا الموضوع» موضوع مبدأ ويجب أن يعامل على هذا الأساس» وتوقع ايزنهاور أن هذه الحرب سوف تفرض التزاما على الولايات المتحدة وحلفائها.

واتفق دالاس مع أيزنهاور فى هذا التفكير خاصة وأنه يفكر فى خطوات لتأييد مصر بالدعوة لعقد اجتماع فى الأمم المتحدة أو دعوة الكونجرس للانعقاد فى دورة خاصة وعلى هذا الأساس اتفق على الاتصال بالمندوب الأمريكى بالأمم المتحدة(٢).

---

(١) يروى ميرفى ان وزارة الخارجية الأميريكية قد اكتشفت أن فرنسا تزود إسرائيل بأسلحة بأكثر مما هو مسموح به فى الإعلان الثلاثى انظر

Murphy .op.cit p. 390.

وبالنسبة للمعلومات عن شحنات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل انظر: Bromberger. op. cit. p. 32.

ويروى فاينر أن الولايات المتحدة ما بين ١٨و ١٩ أكتوبر ١٩٥٦ أن غزوا فرنسيا إسرائيليا سوف يقع وشيكا، وأن هذه المعلومات وصلتها عن طريق سرى من خلال دبلوماسى فرنسى إلى وكالة المخابرات المركزية انظر:

Finer. op. Cit. p. 334.

(2) Ibid, Idem,

ويستخلص الباحث عن تحليله لهذه الوثيقة بالنسبة للموقف الأميريكى أزاء بدء الحرب ما يلى: -

* إن هناك التزام أمريكى للدفاع عن ضحايا العدوان فى الشرق الأوسط.
* لم يحدث خلاف فى الرأى على مستوى الإدارة الأميريكية على أن إسرائيل هى التى بدأت بالعدوان على مصر هى الضحية.
* أن الولايات المتحدة مهتمة بتنفيذ تعهداتها واحترام كلمتها للدفاع عن مصر.
* أن مصر خديعة إسرائيل قد حدثت بشراء عدد من طائرات الميستير الفرنسية يفوق ما اتفق عليه.
* أن فرنسا والمملكة المتحدة لم تحترما اتفاقياتهما مع الولايات المتحدة بإبلاغها بتسليح إسرائيل.
* أن اتفاق الولايات المتحدة مع فرنسا وبريطانيا فى الرأى أو الموقف تجاه أزمة تأميم قناة السويس لا يبرر خداعها بالعدوان على مصر.

وتقديرنا للمواقف المطروحه خلال هذا الاجتماع أنها تعكس اتجاهين:

(أ) اتجاه يمثله الرئيس ايزنهاور ودالاس لتقييم الموقف من زاوية سياسية ومبدئية تتصل بسياسة الولايات المتحدة ككل تجاه الأطراف «مصر وإسرائيل وبريطانيا وفرنسا» وتقوم على ضرورة احترام التعهدات للدفاع عن ضحية العدوان.

(ب) واتجاه ثان يمثله وزيرا الدفاع والبحرية ومدير المخابرات المركزية وكان هذا يعكس القلق من النتائج العملية للحرب وهو احتمال تدخل الروس لصالح مصر وكيفية مواجهة الولايات المتحدة للموقف ثم احتمالات الآثار السلبية للحرب.. إغلاق قناة السويس ووقف امدادات البترول.

والخلاصة أن هذين الاتجاهين لم يكونا متناقضين فى الاجتماع بل اتضح توافق الآراء على ضرورة التحرك دوليا فى الأمم المتحدة لمساعدة مصر حتى دون اعتبار لردود الفعل من الحليفين أم ردود الفعل المحلية من اليهود الموالين لإسرائيل فى الداخل وتأثيرهم على إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور.

وقد انعكس هذا التقييم الذى انتهى إليه الاجتماع السرى فى بيان أصدره السكرتير الصحفى للرئيس ايزنهاور فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ أشار فيه إلى أن الرئيس فى اجتماعه مع الوزراء استذكر أن الولايات المتحدة قد تعهدت بمساعدة ضحية العدوان فى الشرق الأوسط وأنها سوف تحترم تعهدها وسوف تدعو لطرح الموقف على مجلس الأمن[1].

---

(1) White House press release Oct. 29, 1956 Dept. of state bulletin Nov.12, 1956 p. 649.

وقد طلب السفير الأميريكى «هنرى كابوت لودج» لدى الأمم المتحدة من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع فورى للمجس لبحث تهديدات السلم والأمن الدوليين[١]، وقد كان إيقاع الأحداث كما هو معروف الآن ـ متلاحقا ـ ففى اليوم التالى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ قدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية انذارين لمصر وإسرائيل لمدة ١٢ ساعة لوقف الاشتباكات على الفور ودعوة قواتهما للانسحاب لمسافة عشرة أميال شرقى السويس، وطلبت من الحكومة المصرية السماح للقوات الإنجليزية والفرنسية بالتمركز مؤقتا فى ثلاث نقاط فى السويس والإسماعيلية وبورسعيد بهدف فصل المتحاربين وضمان سلامة الملاحة[٢].

وفى نفس اليوم صدر عن السكرتير الصحفى للرئيس آيزنهاور بيان جاء فيه «أن الرئيس فور علمه بالإنذار بعث برسالة عاجلة إلى رئيسى وزراء بريطانيا وفرنسا وأعرب عن أمله فى أن تتاح للأمم المتحدة تسوية النزاع بالطرق السلمية لا بالقوة»[٣] وطلب ايزنهاور فى رسائله تأييد الولايات المتحدة فى عملها فى الأمم المتحدة وأعادة تأكيد الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ وحذر من أن أى عمل عسكرى بريطانى أو فرنسى سوف يخلق موقفا خطيراً ويفتح الباب أمام السوفيت ويزيد من صعوبة العلاقة البريطانية الأميريكية الفرنسية وأنهى ايزنهاور رسائله بالمناشدة بضبط النفس والصراحة التامة بين الدولتين[٤].

وقبل أن ننتقل لتحليل الموقف الأميريكى فى الأمم المتحدة عندما انتقلت القضية إلى مجلس الأمن بناء على طلب المندوب الأميريكى ـ يهمنا تقييم رد الفعل الأميريكى لهذا التطور الجديد أو لنقل ذلك التطور الذى كانت تتوقعه الإدارة الأمريكية وتخشاه وتحذر منه وهو لجوء بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة العسكرية ضد مصر.

لقد طرح هذا التطور فى اجتماع بين ايزنهاور ودالاس ووزير الدفاع هوفر فى الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦ نفس يوم توجيه الإنذار إلى مصر[٥].

وفى هذا الاجتماع بحث الرئيس ايزنهاور الموقف واتفق مع دالاس وهوفر على أن تتقدم الولايات المتحدة بطلب مناقشة الهجوم الإسرائيلى أمام مجلس الأمن بمفردها مالم تشاركها بريطانيا وفرنسا اللتين ترددتا فى الاشتراك فى طلب المناقشة وقرر ايزنهاور فى الاجتماع أن يبعث برسالة عاجلة إلى ايدن فى ضوء المعلومات التى تلقاها عن بدء عمليات الإنزال الفرنسية والبريطانية فى مصر(*).

ثم ناقش الاجتماع احتمال أن يكون البريطانيون والفرنسيون قد استندوا إلى الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ بزعم حماية مصر بإنشاء جبهة فى منطقة القناة، لكن رد فعل ايزنهاور على مثل هذا التقدير أن مثل هذا العمل

---

(1) U. S. Dept. of state, the U. S. Policy in the Middle East, op. Cit. pp. 137 - 138.

(2) Kessing 's contemporary archives Nov. 3 - 10, 1956 p. 15173.

(3) White House press release, Oct. 30, 1956 Dept. of state bulletin Nov. 12, 1956 p. 749.

(4) Finer, op. cit.p. 360.

(5) Personal and private, secret, Oct, 30, 1956, White House Memo Series, Meetings with the president Bo (4). d. d. E. Library.

(*) لم ينشر نص البرقية مع هذه الوثيقة وإن كان فاينر قد أورد مضمونها فى كتابه على نحو ما أشرنا فى الهامش على الصفحة السابقة.

كان يستوجب التصدى للإسرائيليين لا مساندتهم فى العمليات وكان تعليق وزير الدفاع أن تقديراته تشير إلى أن الفرنسيين والبريطانيين سوف يستولون على القناة ثم ينسحب الإسرائيليون.

وانتهى ايزنهاور إلى أن هذا التصرف البريطانى الفرنسى يعتبر بمثابة إلغاء لاتفاقهم وتعهدهم فى الإعلان الثلاثى (وقد وصلت خلال هذا الاجتماع رسالة من ايدن إلى ايزنهاور تقول بأن موقف مصر خلال العام الماضى ١٩٥٥ قد أعفى الدول الموقعة على الإعلان الثلاثى من أى التزام)

أما دالاس فقد طرح تقديراته وآرائه كما يلى: -

* احتمال تجميد أرصدة إسرائيل فى نيويورك وبقية الولايات الأمريكية ووقف أموال التبرعات (سوف يوافق ايزنهاور على هذا الاقتراح بل وسوف يقرر تطبيق العقوبات الاقتصادية على إسرائيل كما تبين ذلك وثائق البيت الأبيض).
* إن الفرنسيين قد رفضوا المشاركة فى إدراج بند بطلب المناقشة فى مجلس الأمن، كما أن البريطانيين طلبوا تعديل البند إلى المسألة الفلسطينية وعدم الإشارة إلى العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية فى مصر(١).
* أن الدولتين بريطانيا وفرنسا قد أصبحتا فى نظر العالم هما الدولتان المعتديتان والمعاديتان للعرب.

قدر دالاس دوافعهما لشن الحرب على مصر لأن المسألة لم تكن السويس بل هى مسألة الجزائر بالنسبة لفرنسا والموقف فى الخليج بالنسبة لبريطانيا، وأن رأيه أن الاحتمالات قوية للقضاء على نفوذ البريطانيين فى العراق ونسف أنابيب البترول، وأن بريطانيا وفرنسا كانتا تتوقعان تأييد الولايات المتحدة لهما والوقوف ضد العرب على أساس أنه لاسبيل أمام الولايات المتحدة إلا توفير النفط لهما.

أما تقديرات ايزنهاور وآراءه ازاء التدخل العسكرى الفرنسى البريطانى بعد توجيه الإنذار لمصر فكان أشد صراحة ونقداً ومراره فقد قال: «إن تقديره أن الفرنسيين والبريطانيين ليس لديهم سبب كاف للحرب وأن تأميم مصر لقناة السويس ليس كافيا لتبرير الحرب وأنه لاقيمة فى حليف غير جدير بالثقة ولا يعتمد عليه، وأنه قلق للغاية من الوقوف إلى جانب دول تتبع سياسات استعمارية لا تتفق مع سياسات الولايات المتحدة».

أما بالنسبة لإسرائيل التى بدأت العدوان فإنه تنفيذا لاقتراح دالاس فى اجتماع اليوم السابق ٣٠ أكتوبر مع ايزنهاور ووزير الدفاع فقد اقترح بعض إجراءات عقابية ضد إسرائيل، وفى اليوم التالى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ يشير الملف السرى الخاص بقرار فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل الذى اتخذه وزير الخارجية إلى الآتى(٢):

١ - وقف المعونة الخاصة بالتنمية الاقتصادية مع عدم وقف الشحنات التى يجرى تحميلها أو التى تعبر البحار فعلاً.

٢ - عدم بدء مشروعات معونة فنية إضافية أما المشروعات التى بدأت فعلا فلا يجب وقفها.

---

(١) نفس المصدر.

(2) Secret, Dept. of state, Nov, 11, 1956 Memo, for Colonel A. J. Good paster, The White Hauss. Sub. Record of Decision Re: Israel, Confidential Box (82) Suez Canal Crisis (2).

٣ ـ وقف امدادات منتجات فائض الأغذية الزراعية إلى إسرائيل بموجب القانون ٤٨٠، لكن الشحنات التى يجرى تحميلها أو التى تعبر البحار فعلا فلا يجب وقفها.

٤ ـ استمرارتأخير مغادرة فريق بنك التصدير والاستيراد لبحث تنفيذ القرض البالغ قدره ٧٥ مليون دولار.

٥ ـ عدم تقديم ضمانات استثمارية جديدة ولكن تبقى الضمانات القائمة سارية المفعول.

٦ ـ الشحنات العسكرية بما فيها المعونات العسكرية التى تسدد والتى بدأت بالفعل يجب أن توقف، ووقف كل تبادل للمعلومات، وعدم تخصيص أماكن إضافية فى مدارس الجيش الأميريكى لإسرائيل، مع استمرار الأفراد الجارى تدريبهم حاليا.

٧ ـ ضرورة تأخير اصدار تراخيص التصدير للسلع ذات الطابع شبه العسكرى.

٨ ـ عدم إصدار تراخيص تصدير لأى مواد فى قائمة الذخيرة ووقف التراخيص الممنوحة.

وقد أصدر وزير الخارجية توجيهاته لإدارة الشرق الأدنى لإعداد بيان عام يغطى النقاط السابقة، ومن الواضح أن الإدارة الأميريكية فى ضوء تقييمها للعدوان الإسرائيلى ومداه وتحالفاته مع بريطانيا وفرنسا قد اختارت سلوك مسلك حازم فى معالجة العدوان الإسرائيلى بوقف المساعدات الاقتصادية الجديدة دون المساعدات الجارية فعلاً، أما فى المساعدات العسكرية فقد قررت تعطيلها، ومع أن هذه الإجراءات العقابية لم ترق لمستوى الحذر الكامل فهى تتراوح بين مستوى التوقيف Suspension والتعطيل delay فهى توضح المدى الذى ذهب إليه الموقف الأميريكى من العدوان الإسرائيلى على مصر.

الموقف الأميريكى فى الأمم المتحدة:

القى كابوت لودج المندوب الأميريكى لدى الأمم المتحدة بيان الوفد الأميريكى أمام مجلس الأمن فى جلسته المنعقدة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦[1] ووصف التطور الذى حدث بأنه صدمه للحكومة الأميريكية برغم نداء ايزنهاور لرئيس وزراء إسرائيل وحثه على عدم اتخاذ أى عمل عسكرى، وأشار المندوب الأميريكى إلى أن حكومته ترى ضرورة اتخاذ المجلس لقرار يؤكد حدوث انتهاك للسلام والمطالبة بوقف العمل العسكرى الذى قامت به إسرائيل على الفور وأن يوضح ضرورة انسحاب قواتها فوراً وراء خطوط الهدنه وأنه لن يكفى مادون ذلك، كما أشار إلى دعوة كافة أعضاء الأمم المتحدة لتقديم مساعدة فورية لانسحاب القوات الإسرائيلية والامتناع عن تقديم أى مساعدة تؤدى إلى استمرار الغزو وكما لا يجب أن تستغل أى دولة هذا الموقف لأغراض خاصة، وأضاف لودج أن كل أعضاء الأمم المتحدة يتحملون مسئولية استعادة الاستقرار والسلام وأن ما دون ذلك يعنى كارثة فى هذا الجزء من العالم.

---

(1) Security council offical records 748 Meeting 30 Oct, 1956 pp. 15 - 21 ff.

وقد عقد مجلس الأمن بناء على رسالة موجهة من مندوب الولايات المتحدة بتعليمات من الحكومة الأميريكية تحت عنوان المسألة الفلسطينية خطوات بالوقت الفورى للعمل العسكرى الإسرائيلى ضد مصر.

وأشار لودج فى ختام كلمته إلى أنه سوف يقدم مشروع قرار يدعو المجلس فيه إسرائيل للانسحاب ويحدد الخطوات اللازمة لامتثالها لهذا القرار وقدمه لودج فى المستند S/ 37/ 0 فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦(*).

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد المشروع وكانت تلك هى المرة الأولى فى مجلس الأمن التى تستخدم فيها بريطانيا حق الفيتو، والمرة الأولى أيضاً التى تقف فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فى مجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا(١).

وقدم المندوب السوفيتى مشروع قرار توفيقى يدعو إلى وقف إطلاق النار على الفور وانسحاب القوات الإسرائيلية من مصر ولكنه حذف التوصيات بامتناع الأعضاء الآخرين فى الأمم المتحدة عن التدخل، وهزم المشروع السوفيتي بالتصويت السلبى لفرنسا وبريطانيا مع امتناع بلجيكا والولايات المتحدة، وقد أدت هزيمة المشروعين الأمريكى والسوفيتى فى مجلس الأمن بسبب الفيتو البريطانى والفرنسى إلى أن يتخذ مجلس الأمن قرار فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ يدعو فيه الجمعية العامة إلى دورة طارئة فى ظل قرار الاتحاد من أجل السلام لعام ١٩٥٠(٢).

وفى نفس الوقت مع انتهاء موعد الانذار النهائى الموجه لمصر بدأ البريطانيون والفرنسيون قصفا جويا على عدد من المطارات والأهداف العسكرية المصرية، وكان رد الفعل الأميريكى عنيفا تجاه العمل العسكرى الإنجليزى والفرنسى وكانت النتيجة بالقطع هى تأييد موقف مصر، فألقى الرئيس ايزنهاور خطابا أمام التليفزيون الأميريكى فى الحادى والثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦(٣) تحت عنوان تقرير عن التطورات فى الشرق الأوسط وقال فى خطابه «إنه لم تجر أى مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن أى مرحلة من هذه الأعمال، كما لم تخطر بها مقدما، وإنه إذا كان من حق أى دولة اتخاذ قرار أو عمل فمن حق الولايات المتحدة أن تختلف ورأى الولايات المتحدة أن هذه الأعمال قد ارتكبت خطأ جسيما لأنها لاتقبل استخدام القوة كوسيلة صحيحة أو حكيمة لتسوية المنازعات الدولية، كما أن هذه الأعمال لايمكن أن تتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة فلا سلام بدون قانون، ولا قانون إذا كنا نستعين بقانون للسلوك الدولى مع من نعارض، وقانون آخر مع أصدقائنا»(٤).

وفى نفس الوقت وضع الأسطول الأميريكى السادس والقيادة الجوية الاستراتيجية الأميريكية فى حالة تأهب، وعندما تحركت القوافل العسكرية البريطانية والفرنسية من مالطة والجزائر اتخذ الأسطول السادس

(*) مضمون هذا المشروع فقرتان فى الدباغة حول اختراق قوات إسرائيل للأرض المصرية انتهاكا لاتفاقية الهدنة، والإعراب عن القلق ثم اربعة فقرات تنفيذية تدعو لوقف إطلاق النار فوراً وإنسحاب إسرائيل، تدعو الأعضاء للامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ومساعدة الأمم المتحدة لضمان اتفاقيات الهدنة، والامتناع عن تقديم معونة عسكرية أو اقتصادية لإسرائيل ما دامت لم تمتثل للقرار، ويطلب من السكرتير العام إحاطة المجلس علما بتنفيذ القرار، وقد تم التصويت على المشروع يوم ٣٠ اكتوبر وصوتت المملكة المتحدة وفرنسا ضده وامتناع استراليا وبلجيكا.

(1) U. N. S. C. O. R. 11 th year, 749 meeting Oct. 30, 1956 Draft Res. s/ 37/ 0 p. 31.

(2) Ibid p. 5.

وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح المشروع الإجرائى الذى اقترحته يوغسلافيا فى مجلس الأمن بدعوة الجمعية العامة للانعقاد فى دورة طارئة.

(3) White House press release Oct. 31, 1956 Dept of state bulletin 12 Nov. 1956 pp. 743 - 745, R. I. I. A. Documents 1956 pp. 268 - 269.

(4) U. S. Dept. of state Bulletin xxxv no. 709 Nov. 12p. 745.

مواقعه بالقرب من الساحل المصرى ولم يكن العسكريون الأميريكيون يعلمون عن تفاصيل أو أوامر عمليات الخطط البريطانية أو الفرنسية الشيء الكثير، ومن ثم فلم يُطلع العسكريون الأميريكيون البريطانيون أو الفرنسيين عن مواقع الأسطول السادس ومهمته[1]، ومع استمرار قصف المطارات المصرية تحركت الوحدات البحرية الأميريكية نحو ميناء الإسكندرية لترحيل المواطنين الأميريكيين.

الخلافات الأميريكية البريطانية ازاء التدخل العسكرى فى مصر:

تفجر إذن الخلاف الكامن بين الحكومات الأميريكية والبريطانية والفرنسية الذى ظل يتفاعل ويتفاقم منذ تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ حتى طرحه ايزنهاور علنا فى حديثه التليفزيونى عن تطورات الشرق الأوسط الذى باعد فيه بين الولايات المتحدة وبين حليفتيها. وازداد هذا الخلاف عمقا واتساعا عندما نقل النزاع من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦.

وعلى مستوى الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ عقدت دورة طارئة واستمرت الولايات المتحدة على موقفها الذى أعلنه لودج فى مجلس الأمن فقد ادلى دالاس ببيان أمام الجمعية العامة عارض فيه الغزو وقال: «إننا نتحدث عن موضوع بالغ الأهمية حيث تجد الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن الاتفاق مع ثلاث دول تربطها بها روابط الصداقة العميقة والاحترام والإعجاب، وترتبط باثنتين منهما وهما أقدم أصدقائنا وأكثرهما استحقاقا للثقة، إلا أنه لو لجأت كل دولة بالظلم إلى تصحيح هذا الظلم بالقوة لكان ذلك يعنى تمزيق الميثاق وتحويل العالم إلى ساحة من الفوضى كما أن اللجوء إلى القوة من جانب ثلاث دول على دولة رابعة لا يمكن اعتباره مجرد خطأ لا يتفق مع مبادئ وأهداف الميثاق[2].

ومضى دالاس يبرز الخلاف مع حلفائه فيقول: «إن الخلاف مع الأصدقاء دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التقييم وإعادة النظر فى موقفها بكل دقة وعلى أعلى مستوى فى الحكومة وأنها حتى بعد ذلك التقييم فلا تزال مختلفة لأن الاختلاف فى تقدير الولايات المتحدة لا ينصب على المسائل المباشرة بل ينصب على المبادئ ذاتها»[3]، ثم طرح دالاس التطورات بدءا بالتوغل الإسرائيلى فى سيناء، ثم انذار فرنسا والمملكة المتحدة، ثم الهجوم المسلح بهدف السيطرة المؤقته على قناة السويس، فتصويت الدولتين بالفيتو فى مجلس الأمن على مشروع القرار الأميريكى، كما سرد دالاس انتهاكات إسرائيل للهدنة وفى المقابل ذكر ما وصفه بانتهاكات مصر لاتفاقية القناة ١٨٨٨ وتجاهل مصر لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ الداعى لعبور السفن الإسرائيلية فى القناة ثم أشار إلى موضوع إعادة تسليح مصر واستيلائها على شركة قناة السويس، ثم تصريحات مصر العدوانية ضد بعض الدول الصديقة، وعقب دالاس بعد هذا السرد بأن كل هذه الاستفزازات مهما كانت خطورتها فهى لا تبرر اللجوء للقوة المسلحة[4].

---

(1) Lionel, Gelder, American in Britai's, plaec, the Leadership of the West and The Anglo - American Unity, N. Y. Frederick praeger, 1961 p. 243.

(2) Ibil U. N. G. A. O. R Ist E. S. S. Nov. 1 - 10, 1956. pp. 10 - 13

(3) p. 10.

(4) Ibid, idem.

ثم قدم دالاس مشروع قرار أمام الجمعية العامة (مستند الجمعية العامة رقم أ/ ٣٢٥٦) شرح عناصره التى تدعوا الأطراف المتشابكة فى القتال فى المنطقة للموافقة على وقف إطلاق النار فوراً، ووقف تحرك القوات المسلحة والأسلحة إلى المنطقة[١]، والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة والحث على فتح القناة للملاحة بأسرع ما يمكن بعد وقف إطلاق النار ويطلب من السكرتير العام مراقبة الموقف وتقديم تقرير عن تنفيذ القرار[*].

كما قدم وزير خارجية كندا ليستر بيرسون Lester Pearson اقتراحه المشهور بإنشاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وأقر المشروع بأغلبية ٥٧ صوت مقابل لاشيء، مع امتناع كل الأطراف المتحاربة[٢] وقد أدلى دالاس ببيان فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ أمام الجمعية العامة أيد فيه الاقتراح الكندى بإنشاء القوة وأبلغ كابوت لودج السفير الأميريكى فى الأمم المتحدة السكرتير العام باستعداد الولايات المتحدة لمساعدة قوات الأمم المتحدة بالنسبة للنقل الجوى والملاحة والنقل والامدادات[٣].

وفى نفس الوقت رفضت الولايات المتحدة اقتراحا سوفيتيا تضمنته رسالة من رئيس الوزراء السيوفيتى بولجانين إلى الرئيس الأميريكى ايزنهاور حول تدخل عسكرى مشترك للدولتين لاستعادة السلام فى المنطقة[٤] ووصف السفير الأميريكى الاقتراح السوفيتى بأنه اقتراح غير عملى، كما رفض مجلس الأمن بحث هذا الاقتراح فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦، وكان تقدير الولايات المتحدة يتناقض مع كل ما تقوم به الجمعية العامة والسكرتير العام[٥]، وأزاء هذه النوايا السوفيتية ابرق السفير الأمريكى فى موسكو بوهلين Bohlen يحث فيه على ضرورة وقف إطلاق النار الفور لمنع أى عمل عسكرى سوفيتى[٦].

وتفسيرنا للموقف الأميريكى الرافض للاقتراح السوفيتى أن الدبلوماسية الأميريكية استطاعت أن تلعب دوراً نشطا وقياديا فى مجلس الأمن، أولاً بتقديم طلب مناقشة الموضوع متحدية بذلك إرادة حليفتيها بريطانيا وفرنسا، فلها فضل السبق دبلوماسيا على الاتحاد السوفيتى، وثانياً فإن قرار إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة لعقد دورة طارئة خاصة طبقا لقرار الاتحاد من أجل السلام، مسألة مرفوضة من الاتحاد السوفيتى، والذى لم يستطع الاعتراض على تمرير القرار من مجلس الأمن لأنه قرار إجرائى، لا يسقط بالفيتو ولا يحتاج إلا لسبع أصوات، كما يرى الاتحاد السوفيتى فى نقل الموضوع للجمعية العامة انتقاصا من سلطات مجلس الأمن صاحب المسئولية الأولى فى حفظ السلم والأمن الدوليين وليس الجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حتى لا يكون له دورا هامشيا خارج مجلس الأمن وتنفرد الولايات المتحدة بدبلوماسيتها بالريادة فى هذا المضمار.

---

(1) U. N. G. A. O. R. IESS, Annex, Doc. A/3256 Nov. 10. 1956 p. 2 - 3.

(*) تم التصويت فى ٢ نوفمبر على المشروع وجاءت النتيجة ٥٤ صوت مؤيد مقابل ٥ أصوات معارضة هى استراليا - فرنسا - إسرائيل - نيوزلندا - المملكة المتحدة - وامتناع ٦ وهى بلجيكا - هولندا - البرتغال - لاوس - جنوب افريقيا.

(2) Ibid, Supplement no. 1, Res. 998. Es -/ p. 2.

وقد تم التصويت على الاقتراح الكندى فى الخامس من نوفمبر ١٩٥٦.

(3) New York Times Nov. 1956, p. 1.

(4) R. I. I. A. op. cit. p. 293.

(5) U. N. Review III no. 6. Dec, 1956 p. 38.

(6) Finer, op. cit. p. 418.

وعلى ذلك فقد صوت الاتحاد السوفيتى بالامتناع على مشروع القرار الكندى الداعى لإنشاء قوة طوارئ دولية على الرغم من التأييد السياسى المعلن من الاتحاد السوفيتى للموقف المصرى، ومن هنا كان اقتراح بولجانين ارسال قوة مشتركة أميريكية سوفيتية للمنطقة لإقرار السلام حتى يظل مشاركا بدور فى المنطقة، لكن الولايات المتحدة رفضت تلقائيا هذا الاقتراح لأنه ببساطة يهدم كل ما بنته الدبلوماسية الأميريكية لنفسها داخل مجلس الأمن والجمعية العامة من مكانة وتأثير لتحركها لوقف التدخل العسكرى من حلفائها وأصدقائها الثلاثة، ولتقطع على الاتحاد السوفيتى الفرصة فى الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط تحت ستار المشاركة مع الدبلوماسية الأمريكية.

وكان لابد من تحرك الدبلوماسية الأميريكية بشكل مؤثر وفعال لاقناع الحكومة البريطانية بقبول وقف إطلاق النار والبدء فى تنفيذ قرار الجمعية العامة بإنشاء قوة طوارئ دولية، وقد تحركت الإدارة الأميريكية بالفعل فى ٥نوفمبر ١٩٥٦ حين عقد ايزنهار مؤتمراً مع وزير الخارجية ووزير الدفاع لتقييم الموقف[١] وأشار ايزنهاور فى المؤتمر إلى أنه سيكتب لايدن ليحاول اقناعه بالموافقة على اتخاذ موقف معقول خاصة بعد أن شرح له دالاس معلومات عن خطط إنجليزية وفرنسية بعمليات إنزال فى الإسكندرية وفى منطقة القناة، وأشار دالاس إلى اتجاه الفرنسيين لتوسيع نطاق العمليات مما يؤدى إلى زيادة تفاقم الصراع، فوعد ايزنهاور بالكتابة إلى ايدن ينصحه بعدم اتخاذ مثل هذه الخطوة وزاد من اقتناع ايزنهاور بضرورة الكتابة لايدن بقبول وقف إطلاق النار ما نقله إليه وزير الدفاع هوفر من احتمال إرسال قوات سوفيتية فى شكل متطوعين وغيرهم.

وتأكيداً لخط الدبلوماسية الأمريكية النشطة فى تنفيذ قرار الأمم المتحدة شرح هوفر وزير الدفاع فى هذا المؤتمر مع ايزنهاور ودالاس موقف الولايات المتحدة بالنسبة لدور الأمم المتحدة، كما بحث ايزنهاور مع هوفر ودالاس الآثار الاقتصادية للحرب وما حدث من نقص فى امدادت البترول من الشرق الأوسط ـ باستثناء خط التاب لاين من السعودية على ذلك من تعرض امدادات النفط لقوات حلف الأطلنطى فى غرب أوروبا للخطر، وأمر ايزنهاور بوضع ناقلات البترول الأميريكية الضخمة فى الخدمة، مع عدم التسرع فى نفس الوقت فى تقديم مساعدات غير عادية للبريطانيين والفرنسيين[٢].

وتحليلنا لهذا المؤتمر الهام بين ايزنهاور ووزيرى الخارجية والدفاع يبرر التقييم الأميريكى للموقف السياسى سواء على الطبيعة فى الشرق الأوسط أم مع أطراف الصراع والحلفاء والقوى الكبرى يشير إلى الإدراك الواضح لدى الإدارة الأميريكية بوجود أخطار لتوسيع نطاق الصراع بإنزال قوات بريطانية وفرنسية فى الإسكندرية ومنطقة السويس وتحذير واضح من ايزنهاور من هذه الخطوة وافصاحه عن عزمه الكتابة إلى ايدن فى رسالة تحذيرية يدعوه فيها لقبول وقف إطلاق النار، ثم الإدراك والخشية من أخطار تدخل قوات سوفيتية خاصة بعد رسالة بولجانين إلى رئيس مجلس الأمن التى رفضها المندوب الأميريكى كابوت لودج فى الأمم المتحدة كما سبق القول، ثم الأخطار التى تهدد قوات حلف الأطلنطى فى غرب أوروبا لتوقف امدادات البترول من الشرق الأوسط واتخاذ ايزنهاور لقراره بوضع الناقلات العملاقة فى الخدمة كإجراء احتياطى استراتيجى.

---

(1) Memo of Conference with The president, Nov. 5, 1956 White House Memo Series, Box (4).

(2) Ibid, idem.

وقد استجاب ايدن فعلاً فوافق فى السادس من نوفمبر ١٩٥٦ على وقف إطلاق النار، ونرجح أن رسالة ايزنهاور، والمعارضة العنيفة للولايات المتحدة كانا سببين هامين فى استجابته تلك. والواقع أن أبرز ما فى التحرك الدبلوماسى الأميريكى سواء فى الأمم المتحدة فى مجلس الأمن والجمعية العامة أم فى الاتصالات الثنائية مع الحلفاء فقد مارست الولايات المتحدة ضغطا هائلاً لوقف العملية وبقدر ما كانت الولايات المتحدة حاسمة فى وقف الغزو بقدر ما كان لها دور فى إنقاذ عبدالناصر فى رأى بعض المعلقين[١]، فقد استمرت الولايات المتحدة فى موقفها الثابت بالنسبة للانسحاب الفورى غير المشروط للقوات المعتدية، وكان تصميمها واضحا فى مواجهة البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين(*)، وواضح فى كل المداولات والتصويت على مشروع القرار فى الجمعية العامة أن الولايات المتحدة أصرت على صيغة الإنسحاب غير المشروط للقوات الغازية كشرط ضرورى لبحث إمكانية وضع سياسة موحدة تجاه قناة السويس كما رفضت المساعدة فى امدادات النفط حتى يتحقق الإنسحاب.

الموقف الأميريكى من معالجة آثار العدوان المسلح:

فما هو التقييم الأميريكى للموقف بعد التوصل لوقف إطلاق النار والتأهب لمعالجة عواقب العدوان الثلاثى المسلح، مثل قضايا الإنسحاب من الأراضى المصرية ومن غزة والآثار المترتبة على علاقات الولايات المتحدة بالأطراف المعتدية؟ أن الوصول إلى مرحلة وقف إطلاق النار اقتضى من الدبلوماسية الأميريكية دوراً نشطا ومؤثرا داخل الأمم المتحدة مع الحكومات المعنية، ويمكن القول أنه بالنسبة لرد الفعل الأميريكى لحرب السويس حتى قرار وقف إطلاق النار إنه كان «يمثل العودة إلى الإنحياز الكتلة المعادية للاستعمار»[٢] إذ كانت الولايات المتحدة فى مناقشة الأزمة فى الأمم المتحدة تعالجها «كمسألة استعمارية» حين أعلن نائب الرئيس الأمريكى نيكسون بترحيبه بإعلان أميريكا استقلالها عن السياسة الأنجلوفرنسية تجاه اسيا وأفريقيا التى بدا أنها تمثل التقاليد الاستعمارية.

كما أن المندوب الأميريكى كابوت لودج فى مجلس الأمن أوضح أن الولايات المتحدة تعارض الانذار الأنجلوفرنسى وقدم مشروع قرار يدعو لانسحاب إسرائيل ووقف المساعدة العسكرية والاقتصادية لحين امتثال إسرائيل للقرار.

---

(1) Sterling, Claire, How The U. S. saved Nasser, The Reporter Vol Xv Dec. 13, 1965 pp. 9 - 12.

(*) بعث ايزنهاور برسالة إلى بن جوريون اذيعت يوم ٨نوفمبر ١٩٥٦ قال فيها: إن الأمم المتحدة قد رتبت وقف إطلاق النار الذى وافقت عليه مصر والمملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل وأن قوة تابعة للأمم المتحدة سوف ترسل إلى مصر طبقاً لقرارات الجمعية العامة. وقد حثت الجمعية العامة كل الأطراف على سحب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية وخاصة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط الهدنة وأن الولايات المتحدة هى التى قدمت القرار الخاص بوقف إطلاق النار لانه قد نما إلى علم ايزنهاور تصريحات عن نوايا الحكومة الإسرائيلية بعدم الانسحاب وأنه يقول له بصراحة أن الولايات المتحدة تنظر إلى هذه الانباء لو صحت بقلق عميق. فمثل هذا العمل من جانب إسرائيل سوف يزعزع بدرجة خطيرة الجهود العاجلة التى تبذلها الأمم المتحدة لاستعادة السلام فى الشرق الأوسط وان تؤدى إلا إلى إدانة إسرائيل باعتبارها دولة تنتهك مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وانه اى ايزنهاور فى هذا السياق يحث بن جوريون على الاستجابة لقرارات الجمعية العامة التى تعالج الأزمة الحالية انظر:

Keesing's contemporary archives Nov. 17 - 24, 1956. p. 15206.

(2) Wolfer, Arnold, Alliance policy in the Cold War, the Johns Hopkins press, Baltimore 1959 pp. 252 - 270.

وفى ثلاث اجتماعات متتالية فى الجمعية العامة ٢ ، ٤ ، ٧ نوفمبر ١٩٥٦ قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو لوقف القتال والانسحاب الفورى، وفى ٢٤نوفمبر ١٩٥٦ صوتت الولايات المتحدة مع الأغلبية على قرار يدعوا الدول الثلاثة للامتثال فورا لقرارات وقف القتال(١).

فرد الفعل الأميريكى تجاه غزو السويس لم يختلف عن نمط سلوك مستقر للولايات المتحدة تجاه مصر منذ سنوات، بدأت بمحاولة الوساطة الأميريكية بين مصر وبريطانيا للتوصل لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ والدور الذى قام به جيفرسون كافرى والاتصالات بين ايزنهاور وتشرشل(٢).

وبرغم هذا التقييم الإيجابى لتأثير الدبلوماسية لحرب السويس حتى تحقيق وقف إطلاق النار، فإن هناك آراء أخرى ناقده لما اعتبرته أخطاء للسياسية الأميريكية تجاه مصر فى معالجة أزمة السويس، وحجة أصحاب هذا الرأى أنه لو أن وزارة الخارجية الأميريكية قدمت تقديرا صحيحا وفهما دقيقا للتفكير الإسرائيلى والنوايا البريطانيا والفرنسية خلال الأزمة، ولو كانت الخارجية الأميريكية قد استخدمت ذكائها الدبلوماسى لتسوية الأزمة لما حدث غزو السويس، ولما تراجع دالاس عن سخطه على عبدالناصر إلى التردد والاستسلام(٣).

وربما كانت هذه الافتراضات صحيحة ولكنها تظل مجرد افتراضات لا تغير من حقيقة أن فعالية ونشاط الدور الأميريكى فى الأمم المتحدة وخارجها أسهم إلى حد كبير فى وقف إطلاق النار فى السادس من نوفمبر ١٩٥٦ ثم الشروع فى مرحلة جديدة لمواجهة آثار العدوان المحلية والدولية.

لقد واجهت الدبلوماسية الأميريكية أزاء عدوان اثنين من حلفائها ودولة صديقه لها على دولة رابعة هى مصر مأزقا حقيقيا، لما انطوى عليه الموقف من محاذير، فميثاق الأمم المتحدة يحذر استخدام القوة أو التهديد بها لتسوية المنازعات والرأى العام العالمى يقف ضد العدوان بالإضافة إلى أخطار التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط كما أن صداقة الكتلة الأفروآسيوية أصبحت فى الميزان، كل هذه المحاذير دفعت الدبلوماسية الأميريكية إلى تأكيد أهمية وقف إطلاق النار على الفور وانسحاب القوات المعتدية من مصر ولعل أوضح نتيجة مباشرة لهذا الموقف الأميريكى من وقوفها ضد حلفائها الغربيين حدوث تلك الأزمة فى العلاقات الأميريكية البريطانية.

لقد وجدت الدبلوماسية الأميريكية أنه من الصعوبة البالغة قبول الأسلوب الأنجلوفرنسى فى التعامل مع مصر وخشيت من استعداء دول الشرق الأوسط فى صراع الحرب الباردة وانحيازها إلى الاتحاد السوفيتى الذى بدأ يهاجم الإمبريالية الغربية.

وقد وصف ايزنهاور بدقة السياسة الأميريكية خلال الأزمة بقوله «فى كل الأزمات الأخيرة فى الشرق الأوسط وقعت مظالم عديدة على كل الأطراف، ولكنى لا اؤمن أن أسلوبا آخر من المظالم وهو الحرب هو العلاج

---

(1) G. A. O. R. 1/ ss, plenary Meeting Nov. 56. p. 224.

(2) Sterling, claire, The Reporter Dec. 15, 1956 p. 13, perlman, Middle Easter affairs Des. 1955 pp. 425 -434.

ولتفاصيل تقييم الموقف الأميريكى تجاه أزمة السويس انظر:

Weinberger, siegbert, The Suez Canal issue, Middle Eastern affairs Feb. 57 pp. 46 - 57.

(3) Good, Robert, The Commonweal, Power of the Purese, LVI, no 8. May 24 1957, p. 198.

لكل هذه المشكلات ولايمكن أن نقبل قانونا للضعفاء وقانونا للاقوياء، قانون لمن يعارضوننا وقانون لحلفائنا فليس إلا قانون واحد وهو ميثاق الأمم المتحدة[1].

مواجهة السياسة الأميريكية لآثار حرب السويس بالنسبة لمصر:

كانت أولى آثار حرب السويس التى سعت السياسة الأميريكية لمواجهتها بعد تحقيق وقف إطلاق النار فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ هو موضوع الإنسحاب البريطانى الفرنسى عن مصر وكانت السياسة الأميريكية تنظر إلى هذا الأثر من زاوية استراتيجية بمعنى تأثير الموقف على احتمالات التدخل السوفيتى فى المنطقة إذا استمر وجود القوات البريطانية والفرنسية.

ولمواجهة موضوع الانسحاب وتحديد الموقف الأميريكى حياله عقد ايزنهاور ودالاس اجتماعا فى السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٦ طرح فيها تقديراته أنه لامعنى للدخول فى اتهامات متبادلة مع البريطانيين وأنه من الأجدى البحث المشترك لما يجب عمله فى مواجهة التهديد الروسى خاصة وأن السفير الأميريكى فى لندن أشار إلى عدم استبعاده لتدخل الروس بقواتهم، وحدد دالاس أهداف التحرك السياسى الأميريكى فى المرحلة المقبلة فى النقاط التالية[2]:

* ضمان عدم الإخلال بوقف إطلاق النار.
* العمل على سحب القوات البريطانية والفرنسية من مصر بأسرع ما يمكن وحذر من أنه مالم يحدث ذلك خلال أسبوع «فسوف تستمر النار فى الاشتعال وقد يكون من المستحيل إخمادها».
* الموافقة على قيام الولايات المتحدة بتقديم تسهيلات لنقل قوات الأمم المتحدة.

وقد وافق ايزنهاور على اقتراح دالاس الأخير وعلى حث همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة للتحرك بأقصى سرعة لنقل قوات الأمم المتحدة إلى مصر حتى يتيح للبريطانيين والفرنسيين الذريعة للخروج وحذر دالاس من أخطار التأخير.

وكان تقدير ايزنهاور يعكس رؤيته الاستراتيجية للموقف من حيث احتمالات المواجهة مع الاتحاد السوفيتى إذ عقب بقوله «إن الشىء الهام الذى يجب أن نتذكره فى الوقت الحالى هو أن الدب هو العدو الرئيسى»

The bear is still The central enemy

وحذر دالاس فى نفس الاجتماع من أخطار محاولة الروس استغلال الموقف بالاتجاه لمساعدة العرب وفى المقابل حذر ايزنهاور من خطورة التورط ضد العرب بسبب اضطرار الولايات المتحدة لمعارضة هذا النشاط الروسى وأعرب ايزنهاور عن ثقته فى أن القادة العرب يدركون خطر دخول الروس فى الموقف بزعم الدفاع عن الموقف العربى.

---

(2) The great purposes, Eisenhower declaration of independence on foreign policy, Time LXVIII, no 20, Nov. 12, 1956 p. 29.

(2) Memo of conversation Nov, 7, 1956, Walter Reed Hospital, White House Memo Series Box (4) Meetings With the president. D. D. E Library.

واستقراء اراء ايزنهاور ودالاس فى هذا الاجتماع هو أنهما حددا هدفاً واضحاً للسياسة الأميريكية فى المرحلة المقبلة وهو العمل على سرعة إخراج البريطانيين والفرنسيين من مصر لسد الطريق على السوفيت لاستغلال الموقف، ووصولا لهذا الهدف اقترح دالاس عدة أساليب (ضمان وقف إطلاق النار ـ نقل قوات الأمم المتحدة بمساعدة أميريكية بأسرع ما يمكن) ثم ممارسة الضغط على بريطانيا وفرنسا فتأخير زيارة ايدن ومولية لواشنطن لحين تحقيق إنسحاب قواتهما من مصر.

ولا تتوقف السياسة الأميريكية عند حد معالجة الآثار المباشرة لحرب السويس بتحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية على نحو ما تناولها اجتماع ايزنهاور ودالاس بمستشفى والتر ريد فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ حيث كان يعالج دالاس، فقد طرح ايزنهار فى مذكرة شاملة تقديرات الموقف سياسياً وعسكريا واقتصاديا بهدف وضع خطة عمل للعلاقات مع مصر وإسرائيل بصفة خاصة، وقد حدد ايزنهاور إطار هذه الإجراءات الأميريكية التى تهدف كما يقول: «للتقليل من آثار الصعوبات الأخيرة وتستبعد النفوذ السوفيتى من المنطقة» فى النقاط التالية[1] : ـ

* الاستعادة السريعة لتشغيل خطوط الأنابيب، وتشغيل قناة السويس وأنه لابد أن يتم ذلك بمجموعات أمريكية وأنه يجب تعبئة بعض الأفراد من ألمانيا وإيطاليا وأن ذلك يجب أن يبدأ فوراً.

* دفع المفاوضات فى ظل الأمم المتحدة لمنع تجدد الاشتباكات.

* أن يقدم للمنطقة ـ إذا اقتضت الضرورة ـ فائض من الأغذية لمنع المعاناة.

ويطرح ايزنهاور شعوره بخطط التحرك الأميريكى من الأزمة فيقول: «يجب أن نضع فى نفس الوقت أمام عدة حكومات المعلومات والمقترحات الكفيلة بإقامة سلام حقيقى فى المنطقة، وفوق هذا كله استبعاد النفوذ الشيوعى من التغلغل.

ويطرح ايزنهاور أيضاً خطة الإدارة الأميريكية تجاه مصر بصفة خاصة، فيقترح تزويد مصر بكمية متفق عليها من الأسلحة تكفى للحفاظ على النظام الداخلى والدفاع المعقول عن حدودها مقابل اتفاق بألا تقبل أبداً أى عرض سوفيتى كما أنه يجب توفير برامج التدريب للقوات المسلحة المصرية، ويشير ايزنهاور فى استعراضه لخطته نحو مصر إلى موضوع بناء السد العالى فيقترح وضع ترتيبات لبدء بناء السد العالى وإن كان هذا بالطبع مرهوناً فى تقديره بالتفاوض مع مصر حول مسألة قناة السويس وطبقاً للمبادئ الستة التى حددتها الأمم المتحدة كذلك يرى ايزنهاور إلى جانب التفكير فى موضوع السد العالى أنه يمكن تقديم مساعدات فنية لإصلاح الخسائر فى مصر.

ينتقل ايزنهاور مع خطته المقترحه تجاه مصر إلى طرح أفكاره بالنسبة لإسرائيل، فيرى إمكانية تجديد طرح مشروع جونستون الخاص بتنمية مياه وادى نهر الأردن وتقديم قروض بمبلغ ٧٥ مليون دولار لإسرائيل.على أنه أهم ما فى خطة ايزنهاور لمعالجة آثار الأزمة اهتمامه بقضية إقليمية هامة هى وضع تصور جديد للدفاع عن

---

(1) D. D. E. Diary Box (19) Nov. 56. Memo 11/ 81956.

المنطقة، إذ يفكر ايزنهاور فى ترجمة البيان الثلاثى فى مايو ١٩٥٠ إلى اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حدة قبل التوصل إلى نوع من اتفاقية التسليح والصيانة والتدريب مع إسرائيل مطابقة للاتفاق الذى سيتم التوصل إليه مع مصر.

ويستطرد ايزنهاور فى تصوره الجديد للمنطقة بأنه من الممكن استكشاف أساليب أخرى لمساعدة الدول العربية مثل العراق والأردن والسعودية ولبنان وتطوير وسائل ودعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع كل من هذه الدول ثنائيا أو جماعيا(١).

جوهر خطة ايزنهاور كما طرحها واضحة التأثر بالأخطاء فى السياسة الأميريكية تجاه مصر (عدم تزويد مصر بالسلاح مما أدى إلى صفقة الأسلحة التشيكية ـ سحب عرض تمويل السد العالى مما أدى إلى أزمة تأميم القناة وما تبعها من أزمة السويس). فايزنهاور فى الواقع فى خطته الجديدة يحاول أن يطرح من جديد تزويد مصر بالسلاح للدفاع عن أمنها الداخلى بل ويعيد التفكير فى الموقف الأميريكى من بناء السد العالى.

ولكن بالرغم من محاولة ايزنهاور فى تصوره الجديد للتعامل مع مصر الاستفادة من التجارب والأخطاء السابقة للسياسة الأميريكية تجاه مصر، فإن تصوره الجديد لازال يشوبه اشتراط تقييد حركة مصر فى علاقاتها الخارجية، أولا برفض مصر أى عرض سوفيتى يقدم لها، وثانيا ربط التعاون مع مصر بإطار اقليمى اقتصادى وسياسى تكون إسرائيل طرفا فيه «مشروع جونستون». ونستخلص من تحليل أفكار ايزنهاور وخطته المقترحة أنها نواه أولية أو مقدمة لبرنامج يجرى إعداده للشرق الأوسط وهو ما سيعرف فيما بعد باسم برنامج ايزنهاور للشرق الأسط أو «مبدأ ايزنهاور».

ومع مضى الوقت كانت الدبلوماسية الأميريكية تواصل الضغط للتعجيل بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية وقد أوضح ايزنهاور موقفه هذا مرة ثانية فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ فى اجتماع مع دالاس من أنه لن يحدد موعدا للقائه مع رئيس الوزراء البريطانى ورئيس الوزراء الفرنسى حتى يتم انسحاب قواتهما من مصر وفى الوقت نفسه ركز على أهمية إرسال قوات الأمم المتحدة إلى مصر بأسرع ما يمكن وبدء انسحاب القوات البريطانية والفرنسية(٢).

وكان واضحاً من قلق الإدارة الأميريكية مدى انعكاس الغزو الأنجلوفرنسى لمصر فى آثار سلبية على العلاقات الأميريكية ـ الأنجلوفرنسية ومن ثم إصرار الإدارة الأميريكية على عدم اتمام أى لقاء على مستوى بين الرئيس ايزنهاور وكل من ايدن ومولية حتى يتم إنسحاب قواتهما من مصر ثم التأكيد على تواجد قوات الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن.

بالتوازى مع السعى الحثيث لتحقيق الانسحاب من مصر كانت أفكار الإدارة الأميريكية تتبلور لبحث التخطيط الأميريكى الاستراتيجى تجاه الشرق الأوسط ككل فى ضوء نتائج أزمة السويس بحيث تكون مدخلا للتعامل مع دول المنطقة ومن بينها مصر بالطبع.

---

(1) Ibid, idem.

(2) Memo of Conversation, White House Memo Series, J. F. D. Papers Box (4) Meetings with the president.

فقد عقد ايزنهاور مع وزير الخارجية والدفاع اجتماعا موسعا يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ استعرض فيه الإجراءات المزمع اتخاذها بالنسبة للدول الغربية الأوروبية، وبالنسبة للدول العربية وخاصة مصر وكان الهدف الأولى الذى تتوخاه الإدارة الأميريكية ضرورة الحيلولة دون تفكك أوروبا الغربية. وفور بدء الإنسحاب من السويس تقديم مساعدة مالية لأوروبا الغربية وأهمها استعادة أسواق بترول السعودية فى أوروبا الغربية.

كانت تلك هى المهمة المطروحة على الإدارة بالنسبة لأوروبا، أما بالنسبة للعرب فقد طرح ايزنهاور ضرورة العمل للتفاهم مع العرب، واتفق على أن نقطة الانطلاق فى هذا التحرك السياسى كله تكمن فى خروج البريطانيين والفرنسيين من بور سعيد وانسحاب إسرائيل من سيناء وفى هذا السياق أكد الاجتماع أهمية التوضيح الأميريكى لعبد الناصر بأن الولايات المتحدة قد ساعدت فى إخراج البريطانيين والفرنسيين من السويس ووضع خطط لتطهير قناة السويس لمرور ناقلات البترول.

فمحور الخطة الأميريكية لعلاج اثار حرب السويس هو الإعداد لمواجهة المشكلات الاقتصادية والمالية فور موافقة البريطانيين والفرنسيين على بدء الانسحاب فوراً ومحورها كذلك الاتصال بعبد الناصر وافهامه أنه لا يستطيع الاستفادة من القناة مالم يحصل على ثقة الدول من خلال شكل معقول من الرقابة الدولية وعلى أساس أن عبدالناصر يمكنه زيادة الرسوم واستخدام دخل القناة لسداد مستحقات الشركة وفى توسيع القناة وتعميقها وطرحت فكرة ضرورة توصل عبدالناصر إلى اتفاق مع الأمم المتحدة إذا ما انسحب البريطانيون والفرنسيون[١].

وقد تحقق للسياسة الأميريكية تجاه مصر هدفها الأول من معالجة آثار حرب السويس التى سعت لتحقيقها فى عملها الدبلوماسى للأمم المتحدة وفى اتصالاتها مع حلفائها، ففى الثالث من ديسمبر ١٩٥٦ أصدرت وزارة الخارجية الأميريكية بياناً حول انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر جاء فيه «أن الولايات المتحدة ترحب بقرار الانسحاب وترى أن تنفيذه يدعم من قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام» كما أن الولايات المتحدة مصممة على العمل من خلال الأمم المتحدة وبالوسائل السلمية للمساعدة فى تحقيق تسوية دائمة للصراعات الأخرى التى أصابت الشرق الأوسط»[٢].

وقرر دالاس الموقف الأمريكى من التدخل البريطانى الفرنسى المسلح فى مصر فصرح فى مؤتمر صحفى فى ١٨ديسمبر ١٩٥٦ بأن الهجوم حدث دون علم الولايات المتحدة وأزاء مفاجأة كاملة لها وأنه قد جرت مشاورات كانت خلالها أراء الولايات المتحدة معروفة تماما لمعارضتها لمبدأ استخدام القوة، كما أن الولايات المتحدة كانت تعتبر الهجوم انتهاكا للميثاق وأنها ضد مبدأ استخدام القوة[٣].

---

(1) Memo of conference with the president Nov. 21, 1956, White House Memo series Box (4) Meetings wite The President D. D. E. Library.

(2) Dept. of state, press release no. 606 Dec. 3, 1956, Dept. of state bulletin Dec. 17, 1956 pp. 951 - 952.

(3) IDept. of state press release no. 624 Dec. 18, 1956 Dept. of state bulletin Jan. 7, 1957 pp. 3 - 9.

لقد برزت السياسة الأميريكية من أزمة السويس أقوى دولة غربية فى المنطقة العربية، والموقف الصريح ضد الغزو كان موضع تقدير[١]. فلقد ساعدت الولايات المتحدة مصر خلال الأزمة واتيح لها بذلك تطوير علاقة عمل بين البلدين وفى المقابل توترت علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها.

وقبل أن ننتقل إلى استعراض الدروس التى استخلصتها السياسة الأميريكية من مواقفها وتعاملها مع أزمة السويس يهمنا التعرف على تقدير الخارجية الأميريكية ذاتها ثم تقدير الكونجرس لأداء السياسة الأميريكية فى هذه الأزمة وهما كما سنرى تقديران مختلفان.

فبينما ترى الخارجيه الأمريكية أن دالاس سلك الطريق الصحيح فى تحقيق وقف إطلاق النار وأنه كان أمينا ومنصفا فى معارضته لحلفائه بشن الحرب على مصر، على الرغم من أنه كان قرارا صعباً وكان يمكن لقوات إسرائيل أن تصل إلى قناة السويس خلال ٢٤ساعة أخرى من بدء القتال لو لم يوقفها دالاس[٢].

كما تسجل الخارجية الأميريكية أن السياسة الأميريكية مارست ضغوطا اقتصادية على بريطانيا بالانسحاب لأنها قدرت أن بريطانيا بعد وقف امدادات البترول لم تصمد طويلا، وأنها كانت عاجزة عن إعاشة قواتها فى مصر إلا لبضعة أيام وكان ذلك واضحا لهم فاضطروا للإنسحاب حتى يمكنهم التسوية بالمفاوضات[٣] حتى تدعم الولايات المتحدة الجنيه الاسترلينى وتقديم قروض للمملكة المتحدة باثنين بليون دولار، وبذلك انقذت صداقة الولايات المتحدة الاقتصاد البريطانى بامدادات البترول بالحفاظ على حياة الصناعة وإبقاء الاسترلينى بتقديم القروض، وقد أخرت الولايات المتحدة خطة المساعدة الاقتصادية لبريطانيا حتى يتحقق الانسحاب للقوات البريطانية من مصر، وكانت تقديرات الولايات المتحدة أن البريطانيين مضطرون للخروج لعجزهم عن البقاء ولم يكن ثمة شك فى أنهم سوف ينسحبون[٤].

ويرى رئيس مجلس النواب ورئيس الأغلبية الديمقراطية فى المجلس جون ماكورماك John McCormack رؤى مختلفة للسياسة الأميريكية فى أزمة السويس إذ أنه لم يكن موافقا على سياسة الولايات المتحدة فى معارضة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى الأمم المتحدة، بل أنه يرى انه كان لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل مبررات قوية فى العمل الذى قامت به بالإضافة إلى أنها دول صديقه للولايات المتحدة، بل ويرى رئيس مجلس النواب أنه كان أفضل للولايات المتحدة لو أن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد استولت على قناة السويس ولكانت الولايات المتحدة قد استطاعت التدخل والتفاوض من موقع القوة وأنه كان لتدخل الأمم المتحدة أثره الخطير على مكانة بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط[٥].

---

(1) Wheelock, op. cit.p 249.

(2) Allen, George, a transcript of a recorded interview. op. cit pp. 24 - 28.

بالطبع هذا القول مبالغ فيه بالنسبة للتقييم الأميريكى للموقف

(3) Humphery, George Herbert Hoover, a transcript of a recorded interview op. cit. pp. 27 - 29.

(4) Ibid, idem.

وتفسيرنا لهاتين الروءيتين المختلفتين للسياسة الأميريكية تجاه مصر خلال أزمة السويس أنها ترجع إلى موقف الكونجرس المنحاز ضد مصر وعبدالناصر على نحو ما أشرنا فى تحليل ردود الفعل الأميريكى داخل الكونجرس تجاه أزمة تأميم القناة وصفقة الأسلحة التشيكية، أما موقف الإدارة أنها كانت مدفوعة باعتبارات تتجاوز السياسات الداخلية والمواقف الحزبية إلى اعتبارات استراتيجية فى جوهرها تتصل باحتمالات المواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول والآثار الإقليمية السلبية الناجمة عن العدوان البريطانى الفرنسى على مصر(*).

وفى أعقاب قرار انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر بدأت الإدارة كما سبقت الإشارة إعداد وبلورة تصوراتها الجديدة للعلاقات مع مصر ومع المنطقة ككل، فبالنسبة لمصر طرح ايزنهاور مذكرة أساسية فى الحادى عشر من نوفمبر تعالج الآثار المباشرة لحرب السويس وعلاج بعض الأخطاء فى السياسة الأميريكية وذلك كله بهدف الحيلولة دون تغلغل النفوذ الشيوعى كما سبق أن أوضحنا فى موضع سابق(١). وكان من الأهمية بمكان أن تنقل الإدارة الأميريكية إلى الحكومة المصرية هذا التفكير الجديد لتحديد اتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى هذا التقييم الاستراتيجى الذى استخلصته الإدارة الأميريكية من حرب السويس وهو مقاومة التغلغل الشيوعى وقد أخذت الخارجية الأميريكية خطوة عملية محددة فى هذا السبيل حين أرسلت بتعليمات إلى السفير الأميريكى فى القاهرة تلخص تقديرات الخارجية(٢) بأن التطورات السلبية فى الأحداث الأخيرة ـ حرب السويس ـ إنما تعود للتدخل السوفيتيى فى المنطقة.

وتطلب الخارجية الأميريكية من سفيرها فى القاهرة أن يتصل بعبد الناصر ويجرى معه مباحثات وأن ينقل إليه: «أنه مالم يتجنب هذا التدخل مستقبلا فلن يتحقق له إلا البؤس والشقاء، حيث أن الهدف الواضح للاتحاد السوفيتى هو خلق المتاعب التى تزيد من فرض نفوذه فى المنطقة كما أنه مالم يقف للحيلولة دون ذلك، فإن اقتصاديات آسيا والشرق الأوسط وأوروبا سوف تخضع لرحمة السياسات السوفيتية وللتوسع السوفيتى»(٣).

وتطلب البرقية من السفير الأميريكى أن يوضح لعبدالناصر أنه عندما تقدم أميريكا معونة من أى نوع لدول أخرى من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف فإنها تفعل ذلك دون شروط ودون أن تسعى لتحقيق ميزه خاصة أو ممارسة نفوذ على الآخرين.

(*) اعدت وزارة الخارجية الأميريكية عام ١٩٥٨ دراسة مطوله وموثقة تقع فى اكثر من مائتى صفحة تحت عنوان مشكلة قناة السويس ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ تحت اسم مشروع الأبحاث رقم ٤١٥ فى يونيو ١٩٥٨ فرع الدراسات السياسية إعداد القسم التاريخى سرى للغاية، سمحت لنا بالاطلاع عليها تحت قانون حرية المعلومات وذلك فى أغسطس ١٩٨٦ بعد مرور عامين على طلب الاطلاع على تلك الدراسة التاريخية المهمة.

S / S Lot 71 D411 Box 628, top secert, The SueZ Canal problem 1954 1958 Research project no. 415 June 1958, Historcal Division, Dept. of state.

(1) D. D. E. Diary Box (19) Nov. 56 Diary Memo. 11/ 8/1956.

(2) Personal and private, suggested Draft cable, Dec. 19, 1956 Secret to Amembassy, Cairo, personal for The Ambassador from secretary Box (8) White House Memo Series.

(3)Ibid, idem.

وواضح أن مغزى الرسالة الأميريكية التى طلب من السفير الأميريكى نقلها لعبدالناصر فى أعقاب حرب ١٩٥٦ هو أن يتجنب التدخل السوفيتى الذى جلب له المشكلات وسيجلب له البؤس والشقاء على حد قول برقية الخارجية الأميريكية، وتوصى الرسالة الأميريكية عبدالناصر بضرورة الحيلولة دون اتساع النفوذ السوفيتى فى إشارة واضحة لتحريضه لإعادة النظر فى ارتباطاته وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتى فى أعقاب حرب السويس.

ودلالة هذه الرؤية فى تعامل الولايات المتحدة مع مصر بعد حرب السويس هى أن المنظور الأميريكى للتطورات التى حدثت فى الشرق الأوسط بسبب أزمة السويس أصبح من جديد السعى لاحتواء النفوذ الشيوعى والتغلغل الشيوعى فى المنطقة، فبعد حرب السويس ازداد التقدير والإدراك الاستراتيجى الأميريكى للأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة مصالحها البترولية، ووصفه أحد كبار العسكريين الأميريكيين بأنها علاقة الارتباط بين مصر والولايات المتحدة[١].

لقد شغلت النتائج الاقليمية والدولية تفكير الإدارة الأميريكية، فعقد ازينهاور ودالاس ووزير الدفاع اجتماعات عديدة لمناقشة تصورات الإدارة الأميريكية الجديدة فى المنطقة ولإعادة تقييم سياستها الخارجية وليس من قبيل المبالغة القول بأنه بقدر ما كان للسياسة الخارجية الأميريكية من دور وتأثير فعال خلال أزمة حرب السويس حتى تحقيق وقف إطلاق النار بقدر ما كان لحرب السويس ذاتها ولتطوراتها نتيجة بالغة الأهمية وهى التأثير فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط، وليس هذا من المبالغة فى شىء فإنه من أكبر وأهم نتائج حرب السويس بالنسبة لاتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط بدء عملية إعادة التقييم الشاملة على مستوى الإدارة والكونجرس لتتبلور فيما بعد فى مطلع عام ١٩٥٧ فيما عرف باسم برنامج ايزنهاور أو مبدأ ايزنهاور.

ولو أن تتبع وتحليل هذه النتيجة المهمة لحرب السويس وأثرها على السياسة الخارجية الأميريكية قد يخرج بنا قليلا عن الاطار الزمنى للبحث الذى ينتهى بعام ١٩٥٦ بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية، ويدخل بنا إلى مشارف عام ١٩٥٧ فمما لاشك فيه أن الحديث عن نتائج حرب السويس من حيث تأثيرها على السياسة الخارجية الأميريكية ومن حيث انعكاسها على مصر فى أعقاب تلك الحرب وثيق الصلة ببحثنا هذا.

لاشك أنه بعد الغزو البريطانى الفرنسى الإسرائيلى لمصر فى أكتوبر ١٩٥٦ فقد تأثر النفوذ البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط إلى درجة الانهيار وكان من الضرورى أن تتقدم إحدى الدولتين العظميين الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى لملأ الفراغ والنفوذ الناتج عن إنهيار الوجود البريطانى والفرنسى فى المنطقة خاصة فى ضوء الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بجانب أنه لم يكن لدى أى من دول هذه المنطقة القدرة العسكرية الكافية لملأ هذاالفراغ.

كانت عملية إعادة تقييم الموقف السياسى الشامل التى بدأتها الإدارة الأميريكية خلال نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٦ تستهدف التقدم لملأ هذا الفراغ بإعادة إعلان (سياسة الاحتواء) التى سبق أن طرحها ترومان تحت أسم جديد هذه المرة باسم برنامج ايزنهاور، ولذلك فأصول برنامج ايزنهاور فى الواقع تعود لسياق الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى[٢].

---

1 - Eller. E. M, Rear Admiral, U. S. destiny in The Middle East, U. S. naval institute proceedings Vol 82. Nov. 1956. p. 1160.

2 - Meyer Gail, Egypt and the United states. op. cit. pp. 191 - 194.

لقد صاغت الولايات المتحدة مبدأ ايزنهاور كرد فعل لتدهور العلاقات التقليدية للغرب مع دول الشرق الأوسط بعد حرب السويس ١٩٥٦، فمغامرة السويس كانت هزيمة لبريطانيا وفرنسا ولم تفلح فى إسقاط عبدالناصر بل عززت مكانته فى العالم العربى وأصابت التحالف الغربى بالتمزق والانشقاق وظهر الاتحاد السوفيتى بمظهر المدافع والمؤيد لمصر والمتصدى للمعتدين كما أن الولايات المتحدة بدورها كسبت التقدير والاحترام بمعارضتها حلفائها وإسرائيل ،وكان دالاس يريد استثمار هذا الكسب لزيادة نفوذ الولايات المتحدة وكان تقدير الولايات المتحدة أن بريطانيا لم تكن قادرة بعد حرب السويس أن تلعب دورها التقليدى فى الشرق الأوسط وكان لابد فى تقدير الولايات المتحدة أن تتقدم لملأ الفراغ لحاجتها إلى الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة دفاعا عن مصالحها والارتباط الوثيق بالأمن الغربى وللحيلولة دون سعى الاتحاد السوفيتى للسيطرة على دولة وكانت تنظر بعين الشك إلى مكانة الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط بعد حرب السويس وكانت إعادة تقييم وصياغة السياسة الخارجية الأميريكية أمرا حيويا فى ضوء نتائج حرب السويس.

لقد تجسدت هذه المعانى فى تصريح ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الأميريكى فى ٦ ديسمبر ١٩٥٦ حين قال: «يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها المعنوية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لمساعدة الشرق الأدنى على تحقيق أهداف بعيدة المدى من السلام والرخاء، ولابد من توفير ضمان قوى لسيادة الدول فى المنطقة وحلاً عادلا للمنازعات القائمة.. ولابد من توفير معونة سخية لحل مشكلاتها الاقتصادية الحقيقية حتى تنهض شعوبها من أعماق الفقر والمرض، ونحن الذين اتيحت لنا موارد كثيرة لا يجب ألا نكترث بالظروف الاقتصادية العسيرة التى جعلت بعض الشعوب تصغى باذانها للأصوات الصادرة من موسكو»(٢).

خطط مشروع ايزنهاور أمام الكونجرس :

وقبل أن يتقدم ايزنهاور بمشروع قرار إلى الكونجرس لتفويضه باستخدام العمل العسكرى للحيلولة دون العدوان الشيوعى فى الشرق، فقد ناقش الفكرة ومضمونها ومشروع رسالته إلى الكونجرس بالتفصيل مع دالاس فى الثانى والعشرين من ديسمبر(٣).

ويطرح مشروع الرسالة التى ناقشها ايزنهاور مع دالاس فكرة برنامجه الجديد فى الشرق الأوسط كإحدى النتائج التى توصلت إليها الإدارة الأميريكية من أزمة حرب السويس ١٩٥٦.

يطرح ايزنهاور تصوره الأساسى بأن منطقة الشرق الأوسط تتعرض للخطر وأن السيطرة عليها ظلت هدفا دائما للسياسة الروسية وأن الأسباب لذلك معروفة، فالشرق الأوسط مفترق طرق العالم ومن خلال الشرق الأوسط وخاصة عبر قناة السويس تتطور شعوب أسيا وأفريقيا وأوروبا تتبادل السلع والأفراد، وهذه القناة أمر حيوى للحفاظ على اقتصاد العالم العربى وقد سميت بشريان الحياة وأن هذا لصحيح بالمعنى الحرفى، ويحدد ايزنهاور منطلقات برنامجه الجديد، فى النقاط التالية(٤):

---

(1) Maeyet, Gail, Egypt and the united States, op cit, pp 181-194.

(2) U. S. Dept of state, U. S. Policy in the Middle East. op. cit. Loc. cit.

(3) The Secretary, personal and private Dec. 22, 1956. Memo of conversation with the president, White House Box (4) White House Memo series, Meetings, with the president.

(4) Ibid idem.

* الأهمية الحيوية للشرق الأوسط جغرافيا واقتصاديا.
* تزايد اظهار السيطرة السوفيتية.
* الأهمية الاقتصادية لقناة السويس الشريان الحيوى بالمعنى الحرفى.
* آثار توقف الملاحة فى قناة السويس بسبب حرب السويس.
* احتواء الشرق الأوسط على ثلثى مخزون النفط فى العالم الذى تعتمد عليه شعوب أوروبا.
* أن نصف العالم الغربى يمكن أن يكون بديلا كمصدر للطاقة ولكن بشكل مؤقت وعلى حساب استنزاف الاحتياطات.
* أن حركة النفط لاتعتمد فقط على قناة السويس بل وعلى الخطوط التى تخترق من الدول العربية.
* أن البدائل للقناة ممكنة ولكنها ليست قريبة المدى.
* أن السيطرة السوفيتية على الشرق الأوسط تعنى السيطرة على أوروبا كما تعنى قطع المواصلات بين أوروبا وآسيا والوصول إلى أفريقيا.
* الآثار السلبية لاستخدام البريطانيين والفرنسيين للقوة المسلحة ضد مصر لحماية ما يعتقدون مصالحهم الحيوية.
* تم استكمال البريطانيين والفرنسيين وانسحابهم، واستمرار انسحاب قوات إسرائيل من مصر.

ويشير ايزنهاور فى خطته إلى أن الأمم المتحدة غير قادرة على حماية المنطقة ضد السياسات العدوانية للاتحاد السوفيتى والحفاظ على الاستقرار الحقيقى لدول المنطقة،ويجعل ايزنهاور سياسة الولايات المتحدة وموقفها فى ضوء ادائها خلال حرب السويس بأنها وقفت دون تردد تعارض العدوان البريطانى الفرنسى المتناقض مع السلام ومع وحدة أراضى مصر وأن الولايات المتحدة سعت لاستعادة السلام والاستقرار مما أدى إلى الوقوف ضد دولتين حليفتين ويخلص ايزنهاور إلى نتيجتين أولا أن الشرق الأوسط أصبح معرضا للسياسة العدوانية الشيوعية العربية وأن الولايات المتحدة وحدها تتمتع بالقدرة وتحظى بالقبول لتعزيز الاستقلال والرفاهية فى الشرق الأوسط.

ويطلب ايزنهاور من الكونجرس فى خطته المقترحة (التى سوف يتقدم بمشروع قرار بها إلى الكونجرس فى ٥ يناير ١٩٥٧) التفويض للتعاون والمساعدة للدول فى الشرق الأوسط الراغبة فى الحفاظ على استقلالها السياسى (مقاومة العدوان الشيوعى) وأن ذلك ينطوى فى تقديره على عدة حقائق أولها إبراز اهتمام الولايات المتحدة باستقلال دول الشرق الأوسط ، وثانيها إبراز الاستعداد لترجمة هذا الاهتمام بمساعدة اقتصادية وعسكرية عند الحاجة، وثالثا: أن دول المنطقة دون مثل هذه المعونة عاجزة عن مواجهة سياسة العدوان غير المباشرة التى تتبعها الشيوعية السوفيتية فضلا عن الهجوم المسلح، ورابعاً: أن دول أوروبا فقدت مصداقيتها للحفاظ على استقلال الدول أو الحفاظ على الموارد الاقتصادية وأنه يتعين على الولايات المتحدة ابداء أقصى درجات الاهتمام بالمنطقة.

ويحدد ايزنهاور خمسة أهداف ومهام مطلوبة من الكونجرس قرر أن يطرحها عليه فى رسالته، وتدور هذه المهام حول تقديم مشروعات قوانين تضمن حماية مصالح الولايات المتحدة والعالم الغربى فى منطقة الشرق الأوسط[1].

---

(1) Ibid, idem.

١ ـ أن السلطة المطلوبة هى تفويض الولايات المتحدة بالتعاون وتقديم المساعدة لأى دولة أو مجموعة من الدول فى المنطقة فى التنمية الاقتصادية المكرسة لصون الاستقلال القومى.

٢ ـ تفويض الحكومة فى إعداد برنامج مساعدة عسكرية والتعاون مع أى دولة أو مجموعة من الدول لدعم حق الدفاع عن النفس.

٣ ـ تفويض الرئيس فى استخدام القوات المسلحة الأميريكية فى اتخاذ اجراءات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى لحماية سلامة أراضى والاستقلال السياسى للدول أو مجموعة من الدول ضد العدوان الشيوعى المسلح.

٤ ـ التفويض باعتماد ٤٠٠ (أربعمائة) مليون دولار للأهداف السابقة.

٥ ـ الاستمرار فى الوقت نفسه فى المساهمة فى الدعم الاقتصادى للدول للحفاظ على استقلالها ومقاومة التخريب الشيوعى.

التفكير الاستراتيجى الجديد تجاه الشرق الأوسط (مبدأ ايزنهاور)

وكان التقدير الاستراتيجى لايزنهاور وراء طرح هذه الخطة هو أنه إذا اعتبر السوفيت أن منطقة الشرق الأوسط تمثل فراغا فى القوة فقد يشجعهم ذلك على غزوها وعندئذ قد تضطر الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً،ومن ثم فإن أفضل ضمان ضد هذا الاحتمال «هو توضيح هدفنا واستعدادنا للتعاون بشكل كامل مع أصدقائنا فى الشرق الأوسط»(١).

وكدليل على الاهتمام الذى يوليه ايزنهاور لهذا المشروع فقد قدمه للكونجرس فى رسالة خاصة منفصلة يوم ٥ يناير ١٩٥٧ ولم يدرجه فى رسالة الاتحاد التى كان من المقرر أن يجرى بها بعد ذلك بأيام، وطلب من الكونجرس المساعدة فى وضع مطالبه فى شكل تشريعات تتيح تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية ولاسيما التفويض بتقديم المساعدة والتعاون حيث تشمل استخدام القوات المسلحة الأميريكية لضمان وحماية الوحدة الأقليمية والاستقلال السياسى للدول التى تطلب مثل هذه المعونة ضد العدوان المسلح من أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية(٢). لكن الكونجرس لم يستقبل مقترحات أو مطالب ايزنهاور بحماس كبير. وكان الشعور السائد أن أزمة السويس قد أضرت بالولايات المتحدة فى الغرب، ووجهت فى جلسات الاستماع فى مجلس الشيوخ انتقادات حادة للسياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط حتى ارتبطت تأييد المشروع بتأييد سياسة الإدارة ودالاس فى الشرق الأوسط وإن كان الموقف فى مجلس النواب كان أقل عداء، ولم يلبث ايزنهاور أن أثر فى بعض النواب من المجلسين لمستقبل علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة ودفاعا عن الاستراتيجية الأميريكية فتكتلت أغلبية فى لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب للموافقة المبدئية على المشروع(٣).

---

(1) Ibid, idem.

(2) U. S. Dept of state, U. S. policy in the Middle East op. cit, p. 23.

(3) Administration's New Middle East Doctrine Congressional Digest XXXVI, March 1957, p. 73.House - Joint Res. 117 85 th cong Ist session Jan. 5, 1957.

وقد بحثت لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب فى جلسات استماع المشروع المقدم فى ٧يناير ١٩٥٧ وكان دالاس أول المتحدثين فى جلسة مغلقة ولم يكن ثمة أى شك فى تفكير دالاس وهو يطرح حججه أن لمبدأ ايزنهاور نفس الفاعلية والتأثير مثل حلف الأمن الجماعى لاحاطة المنطقة بحاجز يحول دون تغلغل الاتحاد السوفيتى(١).

وبعد معركة قاسية فى مجلس الشيوخ قادها السناتور فولبرايت الذى شكك فى الصلاحيات المطلوبة للرئيس من الكونجرس لاستخدام القوات المسلحة وطالب بمراجعة السياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٣ وكانت المواجهة عنيفة بين فولبرايت ودالاس إلى أن تدخل ايزنهاور فى الكونجرس للدفاع عن وزير الخارجية وعن المشروع(٢).

بعد هذه المعركة القاسية صوت مجلس النواب لصالح القرار فى الثلاثين من يناير ١٩٥٧ مؤيداً اقتراح الرئيس، وفى الخامس من مارس صوت مجلس الشيوخ لصالح المشروع أيضاً موافقا على السلطات المطلوبة للرئيس.

إلى جانب المعارضة العنيفة فى الكونجرس قبل اقرار المشروع كانت ثمة صعوبات أخرى أمام إدارة ايزنهاور تنعكس على مناقشات فى الكونجرس وعلى احتمالات اقرار المشروع وهى المناقشات الدائرة فى الأمم المتحدة حول انسحاب إسرائيل من مصر بسبب إصرار إسرائيل على عدم الانسحاب حتى تتوافر لها ضمانات معينة وذلك بالرغم من انسحاب القوات البريطانية والفرنسية فى منتصف مارس ١٩٥٧. وكان أمام السياسة الخارجية الأميريكية تحديات حقيقية داخل الكونجرس فى مواجهتها لمؤيدى إسرائيل فى مجلس الشيوخ خاصة السناتور (جونسون) والسناتور (راسل) لانتقادهما الموقف الأميريكى المتشدد تجاه إسرائيل فى الأمم المتحدة واتخاذه ذريعة للتشدد فى معارضتهما لاقرار مشروع ايزنهاور، وفى ١١ فبراير طلب جونسون زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ من دالاس أرسال خطاب إلى الوفد الأميريكى فى الأمم المتحدة ليعارض أى عقوبات اقتصادية تفرض على إسرائيل.

لذلك، فقد كانت السياسة الأميريكية تواجه تناقضا فى المواقف بين مقتضيات المناقشة فى الكونجرس لاقرار المشروع، ومقتضيات العمل فى الأمم المتحدة لارغام إسرائيل على الانسحاب، ولو بفرض عقوبات اقتصادية كذلك فى مواجهة معارضة عنيفة من الكونجرس. وكانت تقديرات ايزنهاور ودالاس أنه ما لم تنسحب إسرائيل أو ترغم على الانسحاب بعد أن ذهبت الولايات المتحدة إلى أقصى مدى فى محاولتها إقناع إسرائيل للانسحاب فإن النفوذ الغربى كله فى الشرق الأوسط معرض للخطر وسوف تدفع كل دول الشرق الأوسط لأن تشعر أن الولايات المتحدة تخضع للنفوذ الصهيونى، وبالتالى لايبقى أمام الدول العربية سوى أمل وحيد هو الانضمام إلى الاتحاد السوفيتى(٣).

---

(1) U. S. congress, House of Representatives, committee on foeign affairs 84th cong, Ist session p. 43. jan. 7 - 22, 1957.

(2) U. S. cong. senate, committe on foreign relations, 85th cong, Ist session Jan. 14, Feb, 11. 1957. pp. 217 - 219.

(٣) مذكرة حديث بين ايزنهاور ودالاس ووزير الخزانة والسفير الأميريكى فى الأمم المتحدة (لودج) فى ١٦ فبراير ١٩٥٧.

The secretary, Feb. 16, 1957, Memo of conversation with the president white House Memo Series, white House correspondence,Meetings with the president. D. D. E. Library.

وكان تقدير دالاس أن عدم انسحاب إسرائيل (من خليج العقبة ـ شرم الشيخ ـ غزه ـ وقناة السويس) يعنى فشل برنامج ايزنهاور بالشرق الأوسط قبل أن يبدأ، وقد عقب السفير لودج مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بدوره أن فشل برنامج ايزنهاور سوف يفتح الطريق إلى الحرب[٢].

وحدد ايزنهاور ودالاس خطة الإدارة الأميريكية لمواجهة رفض إسرائيل الانسحاب فى النقاط التالية باعتبارها طرقا بديلة:

* قرار من الجمعية العامة بإدانة إسرائيل بلغة أقوى من أى قرارات سابقة وبالتالى فرض عقوبات أشد ضد إسرائيل.

* قرار من الجمعية العامة يتبع نفس نمط مشروع القرار الأميريكى المقدم من مجلس الأمن فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ الذى صوتت ضده المملكة المتحدة وفرنسا والذى فسرته الولايات المتحدة على أنه دعوة لمجرد وقف الدعم الحكومى لإسرائيل وهو وقف سارى المفعول فى الولايات المتحدة، كما أنه وقف مماثل بالنسبة لمصر منذ الاستيلاء على شركة قناة السويس.

* قرار الجمعية العامة يدعو الأعضاء ليس فقط لوقف المساعدات الحكومية الخاصة بإسرائيل (قدر فى الاجتماع بواسطة وزير الخزانة الأميريكى بأنها تصل إلى حوالى أربعين مليون دولار سنوياً، ومبيعات السندات التى تصل إلى ما بين ٥٠ مليون دولار و٦٠ مليون دولار سنويا) وكذلك وقف مدفوعات التعويضات الألمانية لإسرائيل فى شكل سلع تصل قيمتها إلى حوالى ثمانون مليون دولار سنوياً.

* أو قرار لمجلس الأمن يدعو إلى فرض عقوبات أنيه ضد إسرائيل وعقوبات مستقبلية ضد مصر إذا مارست حقوق الدولة المحاربة ضد إسرائيل بعد انسحابها من قناة السويس أو مضايق العقبة.

وقد طلب ايزنهاور من دالاس الترتيب لإعلان موقف الولايات المتحدة كما أشار دالاس بضرورة الاتصال بأحد زعماء اليهود المتعاطفين مع موقف الإدارة للمساعدة فى تكتيل وتعبئة المشاعر اليهودية لتأييد القرار النهائى للرئيس ايزنهاور[١].

وتحليل الاتجاهات المسيطرة على تفكير ايزنهاور ودالاس فى هذا الاجتماع هو أن اتمام انسحاب إسرائيل من غزة والعقبة والسويس كان يمثل بالنسبة للسياسة الخارجية الأميريكية إما تمهيد الطريق لتنفيذ مبدأ أو برنامج ايزنهاور بعد اقراره من الكونجرس، أو إدراك الدول العربية لخضوع الولايات المتحدة وعجز إدارتها أمام إسرائيل والنفوذ اليهودى وما لذلك من آثار سلبية على تطبيق برنامج ايزنهاور فى الشرق الأوسط.

ولقد طرح ايزنهاور عدة بدائل تبدأ بالادانة القوية لموقف إسرائيل وتتدرج من موقف المعونات الحكومية والخاصة لإسرائيل إلى فرض عقوبات اقتصادية أشد. ولاشك أن نجاح ايزنهاور فى الانتخابات لولايته الثانية عام ١٩٥٦ جعلته يتخذ هذا الموقف القوى دون أن يخشى رد فعل الأوساط اليهودية والمؤيدة لإسرائيل فى الكونجرس.

---

(1) Ibid, idem.

(2) Ibid, idem.

وقد أدلى دالاس فعلاً فى ١٦ فبراير ١٩٥٧ بمدينة توماس فيل بولاية فرجينيا ببيان عن الموقف الأميريكى تجاه عدم امتثال إسرائيل لقرار الأمم المتحدة للانسحاب من غزه والعقبة والسويس ،وأشار إلى أن ايزنهاور يأمل أن يتلقى مزيداً من التوضيح من الحكومة الإسرائيلية[١]، وكان هذا التصريح يهدف إلى جانب العمل في الأمم المتحدة ممارسة ضغوط علنية فى ضوء ما أشار إليه الرئيس ايزنهاور فى اجتماعه مع دالاس ووزير الخزانة ولودج فى ١٦ فبراير ١٩٥٦.

وكان ايزنهاور يدرك كل الإدراك مخاطر تأثير انسحاب إسرائيل على علاقته بالدول العربية خاصة السعودية كتب إلى الملك «سعود» رسالة فى ٢٨فبراير ١٩٥٧ فى أعقاب زيارته لواشنطن[٢] يؤكد له فيها أن الولايات المتحدة تبذل كل جهد لتحقيق انسحاب إسرائيل إلى ماوراء خطوط الهدنة وأن الولايات المتحدة أيدت الأمم المتحدة فى الضغط على إسرائيل للانسحاب وأن هذا قرار الانسحاب سوف يكون غير مشروط وإن كانت إسرائيل سوف تصرح أن قرار الإنسحاب قد اتخذ فى ضوء افتراضات وتوقعات معينة تتصل ـ كما تفهم الولايات المتحدة ـ بدور الأمم المتحدة فى شرم الشيخ وقطاع غزة بالنسبة للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

وأوضح ايزنهاور للملك سعود فى رسالته أن الولايات المتحدة تفهم أن إسرائيل سوف تذكر حقها الأصيل بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (حق الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا) لحماية مصالحها فيما يتصل بالتحرشات من غزة والتدخل المسلح لاستخدام الدول للمضايق.

ويسترعى الاهتمام فى رسالة ايزنهاور إلى سعود أنه إلى جانب تأكيد مواقف الولايات المتحدة فهو يضيف أن الانسحاب سوف يتم فى ضوء فهم إسرائيل لافتراضات معينة والتى لم يصفها ايزنهاور لأنها شروط ـ وإن كانت فى الواقع كذلك ـ وهذه الشروط تتصل بدور الأمم المتحدة فى شرم الشيخ وغزة (أى وجود قوات للأمم المتحدة) واستخدامها حقها فى الدفاع عن النفس ضد التحرشات من قطاع غزة أو التدخل المسلح فى حرية الملاحة فى مضايق العقبة.

ونستخلص أنه بموجب هذه التوقعات أو تلك الافتراضات التى سوف تعلنها إسرائيل عند انسحابها ـ كما يقول ايزنهاور فى رسالته ـ فإن أزمة انسحاب إسرائيل من هذه المناطق أصبحت على وشك الحل فعلا بما يفتح الباب أمام اقرار مشروع ايزنهاور فى الكونجرس.

وتطور الأحداث يرجح هذا الاستنتاج الذى نستقرؤه من نص رسالة ايزنهاور إلى سعود ففى أول مارس ١٩٥٧ أى فى أعقاب رسالة ايزنهاور مباشرة كانت جولدامائير وزيرة خارجية إسرائيل تعلن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وخليج العقبة دون شروط، وفى الرابع من مارس أمر بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل القوات الإسرائيلية بالانسحاب وتقرر دخول قوات الأمم المتحدة وفى اليوم التالى مباشرة فى ٥ مارس ١٩٥٧ وافق مجلس الشيوخ الأميريكى على مشروع قرار ايزنهاور بعد شهرين من طلبه[٣].

---

(1) Statement by J F. Dulles at 1957, thomas ville, G. A. Feb. 16, 1957, Box (6) White House Memo Series D. D. E. Library.

(2) Letter from president to King Saud Feb. 28, 1957. White House correspondece General, 1957 Box (5) J. F. D. papers 1952 - 1959, D. D. E. Library.

(3) The New York Times, 6 March 1957. p. 1.

وقصارى القول أنه إذا كانت السياسة الخارجية الأميريكية قد سعت إلى تحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر فى منتصف ديسمبر لتبدأ فى عملية إعادة تقييم ومراجعة شاملة لسياستها فى المنطقة مما دفعها للتفكير فى برنامج جديد أو مبدأ جديد للشرق الأوسط عرف باسم مبدأ ايزنهاور، فإن تنفيذ انسحاب إسرائيل من غزة وخليج العقبة كان هو السبيل والمدخل أمام الإدارة لوضع قرارها أمام الكونجرس موضع التنفيذ.

لقد كان أعلان مبدأ ايزنهاور بالشرق الأوسط نتيجة لحرب السويس كما كان انسحاب إسرائيل فى مارس ١٩٥٧ مدخلا لتنفيذ هذا المبدأ الذى بدأت به مرحلة جديدة فى تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط.

أما رد فعل مصر تجاه إعلان هذا المبدأ فكانت تحكمه فى البداية حاجة مصر الملحة للدعم الأميريكى لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى، واعتمدت مصر على الدول العربية فى الإفصاح عن مواقفها الحقيقية بعد أن وقفت موقف المتحفظ من هذا الإعلان وإن ظلت تنظر بعين الشك إلى إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد وحدها بالتصدى للتوسع السوفيتى فى المنطقة(١).

لقد نظرت مصر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه محاولة أميريكية مستترة للحلول محل بريطانيا تحت ستار التصدى للهجوم السوفيتى وسرعان ما اتضح موقف مصر من رفضها لما يسمى بنظرية الفراغ فى الشرق الأوسط واعتبرتها محاولة أخرى لعزل مصر والحد من نفوذها بدعم خصوم مصر ومنافسيها فى المنطقة وكمحاولة من إحدى القوى الكبرى لفرض وجودها فى المنطقة لمواجهة الموقف الحيادى لمصر وجر المنطقة إلى الحرب الباردة وبذلك كان إعلان مبدأ ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ نذيراً بمرحلة من التوتر والتدهور فى العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر.

إن السياسة الخارجية الأميريكية منذ عشرة سنوات طرحت مبدأ ترومان أو مبدأ الاحتواء للخطر السوفيتى، وطورت فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٤٩ وطرحتها على مصر عام ١٩٥١ فكان رد مصر هو الرفض، وبعد عشرة سنوات أى بعد عام ١٩٤٧ أتت إدارة ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ لتطرح على مصر وعلى الشرق الأوسط من جديد مبدأ ايزنهاور الذى يقوم على نفس مفاهيم الاحتواء والمواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى سياق الحرب الباردة فرفضته مصر وبذلك وضعت السياسة الخارجية الأميريكية مرة أخرى فى موقع التصادم والمواجهة مع السياسة الخارجية لمصر.

---

(1) Meyer, op. cit. pp. 183 - 184, 194.